وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية: 2013-2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم السياسية : تخصص علاقات دولية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة:
*دنفر صفية

تحت إشراف الأستاذ:
* د . باهي سمير

لجنة المناقشة

الأستاذ:	رئيسا
الأستاذ: د/ باهي سمير	مشرفا ومقررا
الاستاذ:	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1439هـ- 1440هـ/ 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار العام للازمة الاوكرانية

المبحث الاول: الحدود المفاهيمية للأزمات الدولية

المطلب الاول: تعريف الازمة الدولية

المطلب الثاني:استراتيجيات ادارة الازمات الدولية

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لاكرانيا

المطلب الأول:التعريف بدولة اوكرانيا

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لاكرانيا

المبحث الثالث: خلفيات الازمة الاكرانية و أبعادها الدولية

المطلب الاول: جذور الأزمة الاكرانية وتطوراتها.

المطلب الثاني : الجهود الدولية لحل الأزمة الاكرانية(اتفاقية منسيك الأولى والثانية)

الفصل الثاني: تأثير الأزمة الاكرانية على مسار العلاقات الروسية الغربية

المبحث الأول: العلاقات الروسية الغربية قبل الازمة الاكرانية

المطلب الأول:مسار العلاقات السياسية بين روسيا والغرب

المطلب الثاني : مسار العلاقات الاقتصادية الروسية الغربية

المبحث الثاني: الموقف الروسي والغربي من الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول:عوامل التدخل الروسي فى الأزمة الأوكرانية ونتائجه

المطلب الثاني: عوامل التدخل الغربى فى الأزمة الأوكرانية ونتائجه

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الروسية مع الغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: سيناريو تأزم العلاقات الروسية الغربية تحت تأثير فرض العقوبات الغربية .

المطلب الثاني :سيناريو التوافق الغربي الروسي حول ادراة الازمة الاكرانية.

مقدمة الدراسة:

ارتبطت أوكرانيا بمصالح القوى الكبرى، لما تتمتع به من مقومات جيوبوليتيكية جعلتها و في حقب زمنية مختلفة منطقة تصارع و تنافس دولي بين الإمبراطوريات القديمة و بين الغرب و روسيا الاتحادية اليوم.

فالصراع بين الغرب و روسيا على المناطق و الدول العازلة كان له الأثر الكبير في ثبات استراتيجيات الطرفين تجاه بعضهما على الرغم من اختلاف السلوك و السياسات.

اقتنعت روسيا منذ بداية الألفية الثالثة أن الرؤية الروسية الإستراتيجية للعالم قد تغيرت من التعامل بمنطق الاتحاد السوفيتي السابق المعتمد أساسا على القدرات العسكرية و الرقعة الجغرافية المترامية الأطراف و التعداد السكاني الكبير إلى التعامل بمنطق الدولة الكبرى التي تعتمد على منطق القوة الاقتصادية و التنافس على الأسواق الكبرى في العالم ، فقد استطاعت روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين العودة إلى الساحة الدولية من بوابة الاقتصاد الذي أصبح يمثل أحد أهم الأجزاء في المعادلة الروسية القائم على القوة الاقتصادية و القوة العسكرية.

تعد أوكرانيا المنطقة العازلة بين الشرق و الغرب، حيث تعدها روسيا العمق الاستراتيجي و المجال الحيوي الذي يقربها من الغرب من جهة و يؤمن الجهة الشرقية الأوربية من أي نفوذ غربي من جهة أخرى، فضلا عن وجهة نظر الغرب لأوكرانيا أنها البوابة الشرقية لأوربا، و لقد حاولت أوربا عدم السماح لدولة قارية مركزية كروسيا أن تسيطر على هذه المنطقة أو أن تتجاوزها.

و تعبر الأزمة الأوكرانية على الصراعات التي شهدتها جمهورية أوكرانيا منذ أواخر 2013 و التي دفعت إلى انعكاسات دولية واسعة لما مسها من تدخلات خارجية لاسيما الروسية و الغربية في إطار التنافس على مناطق النفوذ.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة من ناحيتين:

من الناحية العلمية: علميا ستحدد هذه الدراسة الأسباب التي كانت وراء نشوء الأزمة الأوكرانية و تطوراتها ، فضلا عن الدور الذي لعبته القوى المتدخلة في الأزمة روسيا و الغرب و ذلك في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018.

من الناحية العملية : تكمن أهمية هذه الدراسة أنها لا تكتفي بدراسة الأزمة الأوكرانية نظريا فقط و أنها تبحث في تداعيات الأزمة و انعكاساتها على العلاقات بين القوى الكبرى الفاعلة في الأزمة ؛ الروسية و الغربية و محاولة وضع سيناريوهات لمآلات الأزمة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

الأهداف العلمية : تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم انعكاسات الأزمة الأوكرانية ، و الآثار التي سببتها في العلاقات بين روسيا و الغرب في الفترة الممتدة بين 2013 و 2018

الأهداف العملية : تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط :

- البحث عن الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا و معرفة الأسباب التي أدت إلى الأزمة الأوكرانية.
- التطرق لعوامل التدخل الروسي و الغربي و ربطه بمسار تطور الأزمة الأوكرانية .
- محاولة التعرف على أهم التأثيرات التي أحدثتها الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية.

أسباب اختيار الموضوع : يعود اختيار هذا الموضوع إلى:

الأسباب الذاتية :

1. الأزمة الأوكرانية أزمة حديثة و منه وجب معرفة أكبر قدر من الحقائق حولها فهي تعد أزمة جيوبوليتيكية ذات أبعاد إستراتيجية عالمية.
2. الاهتمام بدراسة العلاقات الروسية الغربية على اعتبار أن الأزمة تعكس بشكل جلي التنافس الدولي على مناطق النفوذ.

الأسباب الموضوعية:

1. على اعتبار أن الأزمة الأوكرانية من القضايا العامة المثارة على الساحة الدولية و ذلك بسبب التدخل الخارجي من قبل قوتين روسيا و القوى الغربية.

2. ازدواجية الأزمة الاوكرانية بين أزمة داخلية بين المعارضة و النظام و كذلك على المستوى الخارجي بين روسيا من جهة و الغرب من جهة أخرى .

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان : الأزمة السياسية في أوكرانيا و تجاذبات الشرق و الغرب للأستاذ نوار محمد ربيع الخيري ، حيث كانت دراسة عامة ركزت على الأزمة الأوكرانية داخليا و أهملت الدور الذي لعبته القوى الخارجية و الدوافع التي ساهمت في تدخلها و كذا إهمال مآلات الأزمة.
- دراسة بعنوان : العلاقات الروسية الغربية و تطوراتها بعد أحداث أوكرانيا 2014 للأستاذ أحمد عبد الامين خضير الأنباري ، هذه الدراسة ركزت علة مسار العلاقات الروسية الغربية منذ انتهاء الحرب الباردة و حتى أحداث أوكرانيا 2014 لكنها غفلت عن توصيف الأزمة الأوكرانية و ذكر الاسباب المؤدية الى اندلاعها .

أما ما ستضيفه هذه الدراسة هو أنه سيتم الربط بين الأزمة الأوكرانية و تطوراتها مع التغيرات في العلاقات بين روسيا و الغرب مع تقديم أهم عوامل التدخل الروسي و الغربي و نتائج ذلك .

اشكالية الدراسة: من خلال ما سبق ذكره من تمهيد للموضوع وصولا إلى الدراسات السابقة التي حاولت تغطية الأزمة الأوكرانية وكذا العلاقات الروسية الغربية و توافقا مع ما تهدف إليه الدراسة التي تبحث في أهم الانعكاسات الناتجة عن الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية الغربية و على ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف تأثرت العلاقات الروسية الغربية بالأزمة الأوكرانية في ظل اختلاف مواقف ومصالح أطراف الأزمة ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- **ماهي أهم محددات الأزمة الأوكرانية ؟**
- **فيم تتمثل الأهمية الاستراتيجية لأوكرانية حسب وجهة نظر القوى المتدخلة؟**

- **ما هو تطور العلاقات الروسية الغربية بعد الأزمة الأوكرانية ؟**

الفرضيات

- **اذا كان العامل الجغرافي و الديموغرافي المسببان للاضطرابات الحاصلة في أوكرانيا فان الاستقرار الأوكراني مرهون بزيادة الولاء لأوكرانيا .**
- **بما أن الموقع الجيواستراتيجي لأوكرانيا جعلها منطقة للصراع و النفوذ بين روسيا و الغرب فانها تمثل مصلحة حيوية لروسيا و دولة عازلة للغرب.**
- **كلما استطاع الأطراف تحقيق التوازن بين المصالح في أوكرانيا و علاقاتهم ببعضهم كلما أدى ذلك للاستقرار في العلاقات .**

الأدوات المنهجية:

منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على تحليل الأدبيات العلمية و صياغة البيانات العامة لكي نصل الى مقابلة أو اختبار الفرضيات مع الواقع التجريبي و منه تحليل علمي للظاهرة محل الدراسة أي يعمل المنهج الاستنباطي عبر الانتقال من الكل الى الجزء و هو السبب وراء العمل به في هذه الدراسة حيث يتم عرض مجموعة من المعلومات و استنباط العناصر التي سوف تساعد في الوصول للاجابة على اشكالية الدراسة .

المقاربات النظرية:

1 – **المقاربة الواقعية** : حيث تهدف لتحليل الأحداث بصورة واقعية و تؤكد أن العلاقات الدولية قائمة على مفاهيم أهمها : المصلحة و مبدأ القوة و توازن القوى .

- **القوة** : هي التأثير الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة و لكن ليست المعيار الوحيد المحدد للعلاقات بل تدخل حسابات أخرى من حيث حجمها و قدرتها.
- **المصلحة** : لا توجد دولة تقوم بأمر ما تطوعيا فالعلاقة التبادلية بين الدول مبنية على تحقيق المصالح .

- **توازن القوى:** تعمل الدول على الحفاظ على توازن القوى من خلال الحفاظ على السباق التسلحي فزيادة إحدى الدول لقدراتها العسكرية بصورة تخل بتوازن القوى مقف يؤدي الى اضطراب في العلاقات لذلك تسعى الدول دائما لتحقيق توازن القوى.

2- **المقاربة البنائية:** برزت البنائية من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية و الظروف الداخلية و تغيير لهجة الخطاب و تغيير الأفكار و دورها و التي تقوم في الأساس على : هويات و مصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تم اختيار فترة زمنية محددة لهذه الدراسة و هي الفترة الممتدة منذ بداية فتيل الأزمة الأوكرانية 2013 الى غاية 2018

الحدود المكانية : تتحدد دراسة الأزمة الأوكرانية بنطاق ثابت هو أوكرانيا.

صعوبات الدراسة:

- من الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة هو أن عملية البحث عن المراجع استغرقت وقت كبير نظرا لعدم توفر مراجع ورقية، اذ أن أغلب المراجع المعتمدة هي نسخ الكترونية .
- حداثة الموضوع الذي حال دون وجود مراجع مفصلة ما دفع إلى المتابعة المستمرة للمستجدات.

هيكل الدراسة:

لقد تمت دراسة هذا الموضوع في فصلين رئيسيين ، أين تم التطرق في الفصل الأول الى الاطار العام للأزمة الأوكرانية ، أين قسم هذا الفصل الى ثلاث مبحث ، المبحث الأول يتناول الحدود المفاهيمية للأزمات الدولية من تعريفها الى استراتيجيات ادارة الأزمات ، أما المبحث الثاني فيتطرق الى الأبعاد الجيوسياسية و الجيواقتصادية لأوكرانيا و الذي يضم المطلب الأول التعريف بدولة أوكرانيا و مطلب ثان يركز على الأهمية الجيوسياسية و الجيواقتصادية لأوكرانيا

و أخيرا المبحث الثالث الذي يتناول خلفيات الأزمة الأوكرانية و كذا الجهود الدولية لحل الأزمة الأوكرانية.

أما الفصل الثاني فخصص لمعرفة تأثير الأزمة الأوكرانية على مسار العلاقات الروسية الغربية ، أين تم تخصيص المبحث الأول لدراسة العلاقات الروسية الغربية قبل الأزمة الأوكرانية و الذي سيتم التطرق فيه الى مسار العلاقات السياسية بين روسيا و الغرب و كذا مسار العلاقات الاقتصادية الروسية الغربية ، أما المبحث الثاني فتطرق الى الموقف الروسي و الغربي من الأزمة الأوكرانية و تناول : عوامل التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية و نتائجه بالإضافة الى عوامل التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية و نتائجه. أما المبحث الأخير فخصص لمستقبل العلاقات الروسية مع الغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية ، و تم التطرق فيه الى سيناريو تأزم العلاقات الروسية الغربية و مطلب أخير سيناريو التوافق الروسي الغربي حول إدارة الأزمة الأوكرانية.

الفصل الأول:

الإطار العام للازمة الأوكرانية

الفصل الأول: الإطار العام للأزمة الأوكرانية:

تتميز أوكرانيا بأهمية إستراتيجية ناتجة عن موقعها المتميز وتوافر الموارد الطبيعية على أراضيها بالإضافة إلى التنوع الإثنوغرافي وتعتبر دولة تفصل بين روسيا والغرب وهي ذات أهمية قصوى للطرفين، وهو ما يفسر التنافس الروسي الغربي المستمر المتصاعد حول أوكرانيا بما يضمن لها تحقيق مصالحها وأهدافها وهو الأمر الذي جعل أوكرانيا تقع في الأزمات من مرحلة لأخرى إنتهاءا لأزمة 2013–2014 وهذا ما سنحاول إدراجه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى العناصر التالية::

المبحث الأول: الحدود المفاهمية للأزمات الدولية

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية لأوكرانيا

المبحث الثالث: خلفيات الأزمة الأوكرانية وأبعادها الدولية

المبحث الأول: الحدود المفاهمية للأزمات الدولية:

نهدف من خلال هذا المبحث إلى فهم الأزمة الدولية ومحاولة تقديم تعريف شامل ودقيق لها. فضلا عن معرفة أهم الإستراتيجيات المتبعة في إدارة الأزمات على اعتبارها أنها مهمة لمنع تدهور العلاقات بين الدول وتعزز السلم والأمن الدوليين:

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية:

سوف يتم تسليط الضوء على التعريف اللغوي والاصطلاحي للأزمة، حيث أن تعدد تعاريفها جعلها تستخدم في عديد المجالات ويتم طرحها من الساسة والباحثين، الكتاب وكذا في المجال الطبي. ولتعريف الأزمة بدقة وجب الوقوف على معناها اللغوي وكذا الاصطلاحي لكي نصل في الأخير إلى التعريف الإجرائي للأزمة الدولية:

أولا: التعريف اللغوي:

لكلمة الأزمة جذور قديمة، حيث تعود أصول استخدام هذه الكلمة إلى علم الطب الإفريقي القديم، ودلالاتها آنذاك كانت تستخدم في الإشارة إلى وجود نقطة تحول مهمة، ووجود لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب على هذه النقطة المفصلية إما شفاء المريض بمدة قصيرة أو موته.[1]

وتشير بعض الدراسات إلى أن الأزمة تعود إلى جذور يونانية تشتق من الكلمة Krino التي تعني وسائل إدارة موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم كما تم استخدام كلمة أو مفردة أزمة في بحوث علماء الطب النفسي للدلالة على الانعكاسات النفسية الحادة على الفرد وسلوكه وللإشارة أيضا إلى أزمة الهوية.[2]

والمعنى اللغوي كما تضمنه كتب اللغة هو أزم الشيء أزما، عض بالفم كله عضا شديدا. ويقال أزم الفرس على اللجام، وأزم فلان على كذا، لزمه وواجب عليه، وأزمت عليهم السنة: اشتد قحطها، وأزم الباب: أغلقه، فالأزمة: الشدة والقحط جمعها.

---

[1] فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات(الأسس، المراحل، الآليات) المملكة العربية السعودية الوطنية للتوزيع، 2002. ص23

[2] يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، الأردن، إسراء للنشر والتوزيع، 2009. ص21 .

أما تم: (1) شدة وضيق، (2) في الطب، أ- نهاية فجائية تحدث في مرض حاد، ب- اشتداد مفاجئ للأمراض، (3)في المسرحية: مرحلة يشتد فيها الصراع.[1]

أما الترجمة المناسبة للكلمة الإنجليزية Crisis والتي تعني وفقا لقاموس هيريتيج Heritgz[2]:

1- حالة خطيرة وحاسمة، أو نقطة تحول ولا سيما حالة صعبة وغير مستقرة تنطوي على تغيير وشيك.

2- تغير مفاجئ في مسار المرض أو الحمى، إما اتجاه التحسن أو التهور.

3- حدث مؤلم عاطفيا أو تغيير مؤلم في حياة في حياة الشخص.

4- نقطة في القصة أو الدراما عندما يصل الصراع إلى أعلى مستويات التوتر ويجب حلها.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

للأزمة تعريفات عدة ويعود هذا التعدد إلى الاختلاف بين الباحثين وهذا التعدد خلفياتهم والزاوية التي ينظرون منها إلى كلمة أزمة وكذا المجال الذي تعالج فيه.

- الأزمة هي حدث أو موقف غير متوقع يهدد الأفراد أو المنظمات على البقاء يعني أنه كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر وتهدد بقاء الناس والمنظمات.[3]
- الأزمة هي حالة من عدم الاستقرار تتضمن إشارات وتنبؤات بحدوث تغيرات حاسمة قريبة، وقد تكون نتائجها غير مرغوب فيها على الإطلاق، وقد تكون هذه النتائج ايجابية في بعض الأحيان ومرغوب فيها بصورة كبيرة.[4]
- الأزمة معناها العام والمجرد، هي تلك النقطة الحرية واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطورها أما إلى الأفضل وإما إلى الأسوأ، الحياة أو الموت، الحرب أو السلم، لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها.[5]

---

[1] مجموعة مؤلفين، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989. ص85

[2] في مفهوم الأزمة ، متحصل عليه من الموقع:https://www.dictionary.com/browse/crises

[3] عبد السلام أبو قحف، ثقافة الخرافات وإدارة الأزمات، بيروت، دار الجامعة 1993. ص104 .

[4] يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق. ص23

[5] عباس رشيد العامري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993. ص57

وفيما يتعلق بالأزمة الدولية باعتبارها مصطلحا سياسيا فقد اهتم بها عديد الباحثين في العلاقات الدولية، وقد انقسم الباحثون في تعريف الأزمة الدولية إلى ثلاث مدارس فكرية: مقاربة صنع القرار، مقاربة النظام الدولي واتجاه ثالث توفيقي.

1. **تعريف وفق مقاربة صنع القرار**

- يعرف **هولستي الأزمة الدولية** بأنها " **إحدى مراحل الصراع، ومن أبرز مظاهرها، هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين إما الحرب أو السلام.**[1]
- أما **جيمس روبنسون** فيعرف الأزمة الدولية على أنها **موقف بين دولتين أو أكثر يتم إدراكه من قبل صانع القرار ويشتمل هذا الموقف على الخصائص التالي**ة:[2]

1. تهديد للأهداف والمصالح.

2. شعور وإدراك لمحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار.

3. تهديد مفاجئ لصناع القرار.

ومنه يؤسس أنصار هذا الاتجاه تعريفهم للأزمة الدولية على تحليلات طريقة ضع القرار وبالتالي يعرفون الأزمة الدولية بأنها موقف يهدد أطراف الأزمة وأن ذلك الموقف يترك آثارا مهمة على تلك الأطراف، ولا يسند مفهوم الأزمة بالضرورة على مظهرها الخارجي، بل أن أهم ما يؤكد عليه أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم هو توفر عدة عناصر فيها، وأن تكون هذه العناصر مدركة من قبل صانع القرار.[3]

ومن هنا فإن مفهوم الأزمة الدولية وفق مقاربة صنع القرار هي: موقف بين دولتين أو أكثر وهذا الموقف سيتم بثلاث خصائص:

1. موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف، القيم والمصالح الجوهرية للأطراف، بحيث يدرك صناع القرار ذلك التهديد لمصالح دولهم.
2. هو موقف يجب أن يدرك فيه صانع القرار أن الوقت المتاح هو قصير جدا.

---

[1] K.J.Holsti.International Political.Ajram work For Analysis Prentice holl.nj 3rd edition. 1977. P429

[2] وليد محمد سيد ألأعظمي،" الأزمة الدولية" ، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 3، تشرين الثاني. ص37

[3] عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، الأردن: دار زهدان للنشروالتوزيع، 2013. ص50

3. لا يمكن أن يكون هذا الموقف إلا مفاجئا، حيث تقع الأحداث المسببة للأزمة على نحو يفاجئ صناع القرار.[1]

4. تعريف الأزمة وفق مقاربة النظام الدولي:

يعرف أنصار مدرسة النظم الأزمة الدولية بالتركيز على الهيكل التنظيمي كمنح مهم لدراسة السياسة الدولية وفقا لماليلان Charles Melelland الأزمة الدولية تعني "تغير في الوضع" يحدث في التفاعلات بين المتناقشين ويؤثر على النظام السياسي الدولي بأسره، فالأزمة الدولية حسبه هي مجموعة من الأحداث التي تتكون من تغيرات جانبية وسريعة. ويرى أنها رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة للحرب.[2]

أما يونغ **Ocan Young** فيراها أنها مجموعة من الأحداث السريعة التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو في أي منظمة فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانات وقوع العتب داخل النظام الدولي.[3]

نلاحظ أن مقاربة النظام الدولي ركزت في تعريفها على أن الأزمة الدولية ظاهرة دولية تحدث في إطار النظام الدولي نتيجة للتغيير المفاجئ في التفاعلات القائمة بين وحداته، وتنطوي الأزمة على أمطار مختلفة تهدد سير العلاقات الدولية وتسبب عدم الاستقرار في العلاقات الدولية وربما يؤدي إلى اختلال التوازن ومن ثم سوء حالة قائمة على استخدام العنف في العلاقات الدولية.[4]

5. تعريف الأزمة الدولية وفق الاتجاه التوفيقي:

حاول أنصار هذه المدرسة بإيجاد توفيق بين اتجاه صناعة القرار والاتجاه النسقي، حيث عرفها **مايكل برتنثر** بأنها تدهور خطير في العلاقات بين دولتين وأكثر نتيجة تغير في النية الخارجية أو الداخلية للأطراف، وهذا التدهور يخلف لدى صناع القرار إدراكا للتهديد الخارجي للقيم والأهداف

---

[1] مرجع سابق. ص51

[2] تامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، 2009. ص357

[3] Ocan young. The intermediaries third parties in internationa crisis. New Jersy. American university .press 1967. P10

[4] قطان حسين طاهر، ماهية الأزمة الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم من مجلة العلوم السياسية، العدد 42. ص5

الرئيسية لسياستهم الخارجية ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري. كما يزيد من إدراكهم لضغوط الوقت المحدود المتاح للاستجابة لذلك والرد عليه.[1]

- **تعريف جيمس ريتشاردسون:** حاول أن يخلط بين الاتجاهين السابقين ليعرف الأزمة على أنها صراع حاد بين دولتين أو أكثر ويرتبط هذا الصراع بقضية محددة أو تنطوي على تهور من جانب صناع القرار بأن هذا الموقف يبلغ من الخطورة التي تولد بأن يتطور ليصبح حديا.

بناء على ما سبق فإن الأزمة الدولية وفقا لهذا الاتجاه هي حالة ترافقها مجموعة من العناصر أو الظروف التي تفي بغرض قيامها وهي:[2]

1- تعريف المحيط الداخلي والخارجي للأزمة الدولية.

2- تهديد للقيم الأساسية في الحاضر والمستقبل.

3- إحتمال كبير بقيام أعمال عنف عسكري أو إستخدام للقوة العسكرية.

4- إيجاد وقت محدد للرد.

المطلب الثاني: إستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية:

قبل التطرق لإستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية لا بد من التعرف على مفهوم إدارة الأزمات الدولية وهذا لإزالة اللبس من المفهوم الذي ظهر لأول مرة مع أزمة الصواريخ الكوبية1962:

- **يعرف الكسندر جورج Alexander George** إدارة الأزمة بمعنى القيود التي ترد على عملية ممارسة الجبر والإكراه في العلاقات الدولية بمعنى أن إدارة الأزمة تعني السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة والتخفيف من حدتها حتى لا تصل إلى حد الحرب.[3]
- إدارة الأزمات هي مجموعة من الإجراءات التي تستهدف السيطرة على الأزمة بما يحافظ على المصالح الأساسية للدولة والحد من تصاعدها إلى درجة نشوب الحرب إن أمكن ذلك

[1] عبد الغفار حقيقي الدويك، **إدارة الأزمات الدولية**، الرياض، مكتبة فهد الوطنية للنشر.2013. ص15

[2] وليد محمد سيد الأعظمي، مرجع سابق. ص37

[3] إياد ضاري محمد الجبوري، **إدارة الأزمات الدولية**، (د.م.ن)، المنهل. 2016 ص42

باستخدام وسائل متعددة تتراوح بين ممارسة الضغوط على الخصم أو الوصول لتسوية مرضية تضمن المصالح الحيوية للطرفين.[1]

- كما **يعرف الباحث البريطاني ويليامز** إدارة الأزمات بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينقلب زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.

- **تعريف ستايدر ديزينج:** الملاحظ أن هناك اتفاق مع افتراضات كينيت والتز الذي يرى بأن النظام ثنائي القطبية يكون ذا تأثير ذا تأثير دافع للاستقرار في إدارة الأزمات الدولية مقارنة بالنظام متعدد الأقطاب.

- **يعرف سنايدر Snyder الأزمة الدولية** باعتبارها "سعي أطراف أزمة ما إما لممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة خسائر مرتفعة [2]، ومنه نلاحظ دور القيادة العليا وممارستها من أجل السيطرة لكي تتجنب حيث تعبر عن الجهود التي يبذلها القادة لحماية مصالح دولتهم للفوز وإلا فعلى الأقل تنظيم المكاسب وتقليل الخسائر، ومما سبق يمكن تعريف إدارة الأزمة الدولية إجرائيا بأنها عملية مستمرة وجهد متواصل تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة فهي تتعامل مع أحداث معقدة يصعب حلها بسبب عناصر مختلفة منها ضيق الوقت وقلة المعلومات ومنه يعمل صانع القرار على الفوز أو على الأقل التخفيف من الأضرار وتثمين المكتسبات، في ظل تشابك العلاقات الدولية تختلف الدول في طرق والإستراتيجيات المستخدمة لإدارة الأزمات الدولية حيث يقول الإستراتيجي Sun–zi إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة والأكثر استشرافا ورؤية.[3]ويستخدم المجتمع الدولي أنماطا عديدة من الإستراتيجيات لإدارة الأزمات الدولية، تقود إلى النجاح أو الفشل وقد قسمها الكسندر جورج إلى نوعين أساسيين هما:**الإستراتيجيات الهجومية و الإستراتيجيات الدفاعية.**

---

[1] السيد بهنسي، **الإعلام وإدارة الأزمات الدولية**، مصر: عالم الكتاب. 2010. ص 40

[2] ماجد عبد المهدي المساعدة، **إدارة الأزمات: المداخل–المفاهيم–العمليات**. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2012. ص315

[3] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة. 2008. ص6

أولا: <u>الإستراتيجيات الهجومية</u>:

تستخدم هذه الإستراتيجية لتغيير الوضع القائم على نحو تخالف حسابات الخصم و تبدأ هذه الإستراتيجية من الأفعال التهديدية وتصل إلى استخدام العنف، ويندرج ضمن الإستراتيجيات الهجومية المستخدمة في إدارة الأزمات الدولية خمس إستراتيجيات:[1]

01. إستراتيجية الابتزاز التهديدي

02. إستراتيجية حبس النبض المحدود

03. إستراتيجية الضغط المحكوم

04. إستراتيجية الأمر الواقع

05. إستراتيجية الاستنزاف البطيء

1. <u>إستراتيجية الإبتزاز</u>:

الطرف الذي يستخدم هذه الإستراتيجية له مطالب يجب أن تنفذ من الطرف الآخر وإلا يعاقب فالطرف المهدد يستخدم الابتزاز لإيجاد أزمة حتى يحقق مصالحه فإذا نجح لا مجال للتصعيد ولكن نجاح هذه الإستراتيجية مرتبط أساسا بميزان القوة الذي يفترض أن يكون لصالح من يستخدم هذه الإستراتيجية.

ومنه فالإستراتيجية تقوم على جني المكاسب وإجبار الخصم على الامتناع عن تهديد مصالح الطرف الآخر وإقناعه بالعمل لصالحه. استخدمت هذه الإستراتيجية من الإتحاد السوفياتي سابقا من أجل تغيير السياسة الفردية تجاه برلين خاصة وألمانيا بصورة عامة خلال أزمة 1958-1959.[2]

2. إستراتيجية جس النبض المحدود:

تقوم هذه الإستراتيجية على إحداث تغيير في الوضع القائم مع تجنب التصعيد وهذا بإتباع وسائل مرنة، هي إستراتيجية محدودة ومرنة تتطلب الوضوح في التحرك وهذا لإرغام الخصم على

[1] عبد السلام جمعة زاقود،**إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع. 2012. ص99

[2] سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد**، الأردن: دار وائل للنشر. 2006. ص61

الاستجابة للمطالب، ومنه هي إستراتيجية تقوم على منع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه وحرمانه من الوصول إلى غايته.

3. إستراتيجية الضغط المحكوم: (المسيطر عليه)

يدرك الطرف المهاجم في هذه الإستراتيجية أن الطرف المدافع تعهد بالدفاع عن الوضع القائم، فالطرف المهاجم يستخدم أفعال تضغط ضد استمرار الوضع القائم وهذا لكي لا تفلت الأمور ونفقد القدرة على التحكم لتنزلق الأمور نحو المواجهة المسلحة. استخدمت هذه الإستراتيجية أيضا من قبل الإتحاد السوفياتي سابقا في أزمات برلين خلال الأعوام 1948. 1949. 1958. 1959. 1961.[1]

4. إستراتيجية الأمر الواقع:

يتم استخدام هذه الإستراتيجية عندما يكون الطرف المهاجم على يقين أن منافسه غير متعهد بالدفاع عن الوضع القائم فاللجوء لهذه الإستراتيجية لا يعد الأكثر فاعلية فقط بل وأيضا تضمن بأن نسبة المجازفة ستكون محدودة وتمنع حصول أي تصعيد غير مرغوب به.

استخدمت هذه الإستراتيجية بنجاح في الغزو السوفياتي في عام 1956 وأخفقت هذه الإستراتيجية في العدوان الثلاثي على مصر في نفس السنة، بينما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط النظام العراقي، ولم تتأثر وفرضت أمرا واقعا نجحت فيه.[2]

5. إستراتيجية الاستنزاف البطيء:

تقوم هذه الإستراتيجية على استخدام عامل الوقت لمصلحة طرف على حساب طرف آخر خصوصا إذا كانت إمكانيته لا تسمح له بالاستمرار طويلا في حشد جهوده وقواته. ولعل المثال الأكثر ملائمة هو الضربات التي تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في 2001/09/11، إذ لجا نظام غير تابع لأي دولة إلى استنزاف قدرة أكبر بلد في العالم.[3]

---

[1] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق. ص100

[2] حسين قادري، **دراسة النزاعات الدولية**، الجزائر: منشورات خير جليس. 2007. ص89

[3] ميلود بن غربي، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، لبنان: منشورات الجلي الحقوقية.2008. ص130

ثانيا: الإستراتيجيات الدفاعية: يقصد بها الإستراتيجيات التي يمكن أن يستعملها الطرف المدافع لمقاومة جهود الطرف المهاجم لتغيير الوضع القائم وفق ما يريده. بحيث أن الطرف المدافع يحتاج إلى القيام بعمل يجنبه الأضرار بمصالحة والمحافظة عليها والذي ينتج عن محاولة الطرف المهاجم لتغير الوضع القائم للطرف المدافع. ويمكن تمييز سبعة استراتيجيات دفاعية:[1]

01. إستراتيجية الدبلوماسية القسرية
02. إستراتيجية التصعيد المحدود
03. إستراتيجية واحدة بواحدة
04. إستراتيجية قبول اختبار القدرات
05. أستراتيجية رسم الخطوط
06. إستراتيجية نقل الالتزام
07. إستراتيجية سراء الوقت

1. **إستراتيجية الدبلوماسية القسرية:** هي إستراتيجية مبنية على دفع الخصم للتوقف على السلوك العدواني وذلك بتهديده باستخدام القوة إذا لزم الأمر. يفسرها الكسندر جورج على أنها سلسلة إجراءات محدودة تتضمن احتمال استخدام القوة ما لم يخضع الخصم لمطالب المدافع. بمعنى الاستعداد الدائم إذا لم يستجب ولعل أوضح مثال لذلك التهديد العراقي للكويت الذي تبعه الغزو ومباشرة في سنة 1990. هذه الإستراتيجية قد تجعل الأقوياء يستخدمون القوة ضد الضعفاء للرضوخ بمطالبهم دون حسابات دقيقة للنتائج وعواقب ذلك.[2]

2. **إستراتيجية التصعيد المحدود:** تعني كذلك التصعيد المقرون بالعمل على ردع الجانب الآخر من التصعيد فهي أن توحي للطرف الآخر أنني أمتلك أدوات القوة ما تسمح لي بالرد على أي إجراء يتخذه والهدف من ذلك هو منع الطرف الثاني من استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة. يعبر عن هذه الإستراتيجية الحرب بين مصر وإسرائيل، لكن من عيوب هذه الإستراتيجية أنها قد تقود إلى تصعيد غير مرغوب فيه.[3]

---

[1] مروة نظير،" إدارة الأزمات السياسية الخارجية: مدخل نظري وتحليلي"، **مجلة الحوار المتمدن**.2010. العدد 3219 ص9

[2] حسين قادري، مرجع سابق. ص91.92

[3] نفس المرجع.ص95

3.**إستراتيجية واحدة بواحدة Tit for Tat:** إستراتيجية تقوم على مبدأ الفعل ورد الفعل وتقوم على ردع التصعيد بحيث أنه لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومعاكس له في الاتجاه، فإذا قدم الطرف الأول مطالب بالتفاوض فالطرف الآخر كذلك يقدم بقدر ما قدمه وهذا الإبراز مبدأ الفدية، وعادة ما يكون صراع صفري في حالة ما إذا دخل الطرفان في رهان القوة فكلاهما سيخسر ولا يربحان شيء. وقد تستخدم لمناقشة مطالب الخصم.[1]

4.**إستراتيجية قبول اختبار القدرات:** تكون هذه الإستراتيجية لإثبات القدرة على عكس توقعات الخصوم، إزاء معرفة القدرات الحقيقية للخصم قد لا يدفع إلى تصعيد الصراع أو اللجوء إلى القوة العسكرية. تستخدم هذه الإستراتيجية لتقدير جاهزية الخصم، قد يستخدم في ذلك وسائل وسائل التحذير ونشر قوات مسلحة، ومن أمثلة ذلك نجاح استخدام هذه الإستراتيجية حيث أدت إلى ردع الخصم وضعته من تصعيد أزمة حصار بولين 1948 بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

5. **إستراتيجية رسم الخطوط:** الإدارة الجيدة تحاول أن تتنبأ بالمشاكل المستقبلية وتعمل على صنع حدوثها هذه النقطة هي محل خلاف لأن البعض يذهب بأن نطاق الإدارة يشمل الوقائع التي حدثت فعلا وهناك من يرى بأن منع الأزمات المستقبلية هو من الإدارة الناجحة. هذه الإستراتيجية تتطلب من القائم بها تحديد المصالح الهامة التي يجي الدخول في صراع من أجلها، لكن القرار في هذا الشأن قد يكون في بعض الحالات صعبا وقد يدفع بالطرف المدافع لرفض هذه الإستراتيجية كليا.[3]

6. **إستراتيجية نقل الالتزام:** وهذا بالابتعاد عن الحسابات الخاطئة وتقوم على إيصال رسائل إلى الطرف الثاني بجدية الطرف الأول في الوصول إلى تسوية تحقق مصالح الطرفين، إن هذه الإستراتيجية يمكن استخدامها لتدعيم تلك الإشارة التحذيرية في حالة ما إذا بدأ الطرف الآخر العمليات العسكرية.[4]

---

[1] نصير مطر كاظم الزبيدي، مرجع سابق. ص160.159

[2] Holski.K.J.International Politics. Aframe work for Analysis. Prentice Hall. N J 3rd edition. 1977. P18

[3] نصير مطر كاظم الزبيدي، مرجع سابق. ص158

[4] حسين قادري، مرجع سابق. ص 96.95

7. إستراتيجية شراء الوقت:

يتبنى المدافع هذه الإستراتيجية كمحاولة لكسب الوقت من أجل البحث عن إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من الطرفين ويلجأ إليها كذلك عندما يشعر أن استعداداته غير كافية لمواجهة الخصم.[1]

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لأوكرانيا:

من الضروري البحث في الواقع الجغرافي والديموغرافي والأوضاع السياسية والاقتصادية لأوكرانيا لأن هذه العناصر هي من تلعب دورا في تحديد الأهمية الإستراتيجية للدول، لذا فالتطرق للخصائص الموقعية والموارد الطبيعية والبشرية يعد مدخلا ضروريا للكشف عن الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لأوكرانيا:

المطلب الأول: التعريف بدولة أوكرانيا:

يمتد نشوء دولة أوكرانيا إلى القرن التاسع ميلادي، إذ تأسست على أيدي السلاف الشرقيين، واتخذوا من مدينة كييف عاصمة لهم لكنها عادت لتتفكك في القرن الثاني عشر وتتقاسمها عدد من الدول المجاورة، وفي القرن التاسع عشر خضع الجزء الأكبر منها إلى الإمبراطورية الروسية، وبقيت أجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والهنغارية، وبعد استقلالها على أثر الحرب العالمية الأولى أصبحت في 30 يناير 1922 من مؤسسي الإتحاد السوفياتي، ثم من مؤسسي منظمة الأمم المتحدة في عام 1945.

وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي أعلنت أوكرانيا استقلالها في 1991/08/24 وبسطت سيادتها على شبه جزيرة القدم التي كانت قد ألحقت بها قانونيا عام 1954 وكذا سيطرتها على أسطول البحر الأسود.[2]

وجغرافيا تعد جمهورية أوكرانيا ثاني دولة أوروبية من المساحة، وهي دولة أوربية شرقية وأوكرانيا تعني "عند الحدود" لأنها كانت تؤلف حدا جغرافيا للبلاد الروسية القديمة مع أوروبا. تقع

[1] اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات دار السلاسل. 1987. ص239

[2] محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مصر: الدار الثقافية للنشر.2000. ص35

أوكرانيا في الجنوب الغربي من قارة أوربا يحدها من الشمال بلاروسيا ومن الشرق روسيا ومن الجنوب البحر الأسود وبحر أزوف أما حدودها الشرقية فتشترك فيها كل من المجر وسلوفاكيا وبولندا ومن الجنوب الغربي رومانيا ومولدافيا.[1]

تمتاز أوكرانيا بخصوبة أراضيها الزراعية وثرواتها المعدنية ولا سيما الحديد مما ييسر نشوء الصناعات على أراضيها أثناء الحقبة السوفياتية. إذ تبلغ مساحة أوكرانيا 603700 كم مربع مع وجود شريط ساحلي يصل إلى 2782 كم، وهي بهذه المساحة توضح في المرتبة الرابعة والأربعون عالميا من حيث المساحة، وفي ظل هذه المساحة يتشكل الواقع الجغرافي لأوكرانيا من عدة أشكال جغرافية ففيها السهول الخصبة والسهوب والهضاب، كما توجد بها جبال الكاربات في الغرب والذي يعد جبل "هولاهوفرلا" الأعلى قمة إذ تصل إلى 2061 متر إلى جانب الجبال الموجودة في شبه جزيرة القدم في أقصى الجنوب على طول الساحل وتتكون أساسا من صخور كلسية.

أما فيما يتعلق بمناخ أوكرانيا فيعد مناخا قاريا معتدلا مع وجود مناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل القرم. وتتراوح درجة الحرارة فيها بين (5.5 – 7) في الشمال و(11 – 13) درجة مئوية في الجنوب، ويتباين سقوط الأمطار فيها إذ يرتفع في الغرب والشمال وينخفض في الشرق والجنوب الشرقي.[2]

أما بالنسبة للمياه، يعد نهر الدنيير من أهم الجاري المائية في أوكرانيا وأطولها إذ يبلغ طوله 2285 كم منها 1205 كم في الأراضي الأوكرانية، وهو ينبع من القسم الجنوبي لمرتفع قالداي في جمهورية روسيا الاتحادية.

تتشكل أوكرانيا كدولة موحدة من أربعة وعشرين محافظة (أوبلاست) كما يوجد بين مدنها مدينتان ذات مركز قانوني خاص أو لها مدينة كييف باعتبارها عاصمة أوكرانيا والثانية هي مدينة سيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي على أساس اتفاق التأجير بينهما وتنقسم الأقاليم الأربعة والعشرون إلى أربعمائة وتسعين رايوت أي مقاطعة أو وحدة إدارية من المستوى

[1] انعام جودت الجميل، الأزمة الأوكرانية، أوراكنيا: مطبعة ريما.2004. ص54

[2] نوار محمد ربيع الخيري، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذب الشرق والغرب"، مجلة السياسة الدولية،عدد26–27، ص ص 19–48، متحصل عليه من الموقع: https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=105577

الثاني ومتوسط عدد السكان لكل رايون تبلغ 52 ألف نسمة وإجمالا يبلغ عدد سكان أوكرانيا في إحصائية شهر مارس لعام 2016 حوالي خمسة وخمسون مليون نسمة[1] فيما لوحظ انخفاض في عدد سكان أوكرانيا في يناير 2018 بمقدار 21500 نسمة ليبلغ التعداد الكلي في الأول من فبراير 423649000 وذلك وفقا للبيانات الواردة على الموقع الرسمي لهيئة الإحصاءات الحكومية.

بالنسبة للتركيبة الديمغرافية لأوكرانيا يمثل الأوكرانيون نسبة 77.8 % من السكان مع وجود أقليات، مع القول أقليات إلا أنها كبيرة العدد نسبيا من الروس والبيلاروس والرومانيين. فأوكرانيا بلد متعدد الأثينيات والأعراق والأديان واللغات، وهو منقسم بين شرق يتكلم سكانها الروسية وتبلغ نسبتهم 24% يعتبرون روسيا بلدهم الأمن وبين غرب يتكلمون اللغة الأوكرانية نسبتهم 67%، وهناك لغات أخرى مثل الرومانية، السولفرية والمجرية كما تستخدم اللغة الإنجليزية وتعتبر المسيحية هي الدين الرسمي للدولة.[2]

أما بالنسبة للموارد الطبيعية، تعد أوكرانيا من الجمهوريات المتطورة اقتصاديا وتقوم قاعدتها الاقتصادية المتينة على توافر الثروات الباطنية المهمة، وعلى رأسها قامات الفحم الحجري ومصادر الطاقة من النفط والغاز والكهرباء وهذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها ولاسيما الصناعات الثقيلة والاستخراجية والتعدينية وصناعة الآلات. تعتمد الصناعة الثقيلة في أوكرانيا على المعادن الصناعية التي لا يمكن الاستغناء عنها وخاصة الفحم والحديد والملح وتتركز أهم مناطق إنتاج الفحم في حوض الدونيتس الواقع شرقي البلاد وتبلغ مساحة هذا الحوض نحو 50000كم^2 وهو يقدم 90% من إنتاج البلاد، ويقدر احتياط الفحم فيه بنحو 50 مليار طن. وتوجد أحواض أخرى لإنتاج الفحم في القسم الغربي من البلاد وأهمها حوض لفوق–فالينسك الذي تبلغ مساحته 8000 كم^2 ويصل الاحتياطي فيه 970 مليون طن.

---

[1] هدير الأنور،" كم يبلغ عدد سكان أوكرانيا"، متحصل عليه من الموقعhttp://www.almrsal.com / Post383329 بتاريخ 2019/05/16 على الساعة: 00.10

[2] أنعام جودت الجميع، مرجع سابق. ص32

النظام السياسي في أوكرانيا:

مع ظهور ملامح تفكك الإتحاد السوفياتي بدأت الأوضاع السياسية في أوكرانيا التي تعتبر تابعة للإتحاد السوفياتي بالتغيير ففي 16جويلية 1990 أعلن البرلمان سيادة دولة أوكرانيا. وبتاريخ 24 أوت1991 أعلنت أوكرانيا استقلالها وجرى في 1 ديسمبر 1931 استفتاء شعبي اختار من خلاله الشعب الاستقلال وتم انتخاب (ليونيد كرافتشوك) أول رئيس للدولة الأوكرانية الحديثة الاستقلال[1]

تعتبر أوكرانيا من حيث نظام الدولة دولة موحدة تقوم مبادئ الوحدة وعدم القابلية للانقسام وحرمة وسلامة أراضيها الوطنية. وأوكرانيا دولة ديمقراطية مستقلة تخضع لمبدأ سيادة القانون وقد أنشأت على أساس ممارسة شعبها لحقه السيادي في تقرير المصير، وجميع السلطات في أوكرانيا مملوكة للشعب والشعب هو المصدر الوحيد للسلطات التي يمارسها بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاءات وعن طريق شبكة من الهيئات الحكومية والهيئات المحلية.[2]

يعد النظام السياسي في أوكرانيا نظاما مختلطا نصف رئاسي ونصف برلماني مع فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.[3] وبالنسبة لماهية السلطات المكونة للنظام السياسي في أوكرانيا وهي التنفيذية والتشريعية والقضائية فهي:

1. السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الحكومة والحكومة. فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية في أوكرانيا كما ينص على ذلك الدستور الأوكراني وهو الذي يضمن السيادة الوطنية وسلامة الأراضي، حيث ينتخب رئيس الدولة من قبل مواطني الدولة على أساس الاقتراع.[4]

---

[1] النظام السياسي في أوكرانيا، البوابة العربية غلى أوكرانيا. متحصل عليه من الموقع: www.ukraine-arabia.ae/ae/ukraine
بتاريخ 2019/05/17 على الساعة 12:13

[2] أوكرانيا، الأمم المتحدة متحصل عليه من الموقع: http://hrlibrary.u,n.edu/arabie/ukrainecore.pdf

[3] نفس المرجع

[4] النظام السياسي في أوكرانيا. متحصل عليه من:
www.moqatel.com/open share/Behoth/Dwel-Modn1/Ukraine/sec 04 doc.cw.htm
بتاريخ 2019/05/17 على الساعة 12:30

وتبلغ مدة ولاية الرئيس خمس سنوات ولا يمكن تجديد الولاية للرئيس لأكثر من مرتين رئيس الحكومة أو مجلس الوزراء يمثل السلطة التنفيذية العليا ويتم اقتراح مرشح لمنصب رئيس الوزراء من قبل التحالف البرلماني الرئيس. وتستند أعمال رئيس الحكومة على الدستور والقوانين والأوامر الرئاسية. وتعد الحكومة في أوكرانيا مسؤولة أمام البرلمان.[1] يوجد إلى جانب مجلس الوزراء المجلس الوطني للأمن والدفاع والذي تم إنشاؤه سنة 1992 ويسمى مجلس الأمن الوطني ويسعى لتطوير سياسة الأمن الوطني تجاه القضايا المحلية والدولية.[2]

2. **السلطة التشريعية:**

تتكون السلطة التشريعية في أوكرانيا من مجلس واحد هو المجلس الأعلى ويتألف من أربعمائة وخمسين مقعد، وتجري بموجب قانون الانتخاب الجديد انتخاب نصف أعضاء المجلس الأعلى على أساس التمثيل للأحزاب، ونصف أعضاء المجلس الأعلى الآخر للأعضاء المنتخبين من كل مقاطعة، وتبلغ مدة عضوية جميع الأعضاء خمس سنوات. ينص الدستور والقوانين الأوكرانية على ماهية السلطات الممنوحة للنواب في البرلمان الأوكراني كما يجوز لهم توحيد أنفسهم في مجموعات نيابية بمعنى تشكيل كتل نيابية شكل اختياري على أن تضم كل كتلة عدد لا يقل عن خمسة وعشرين نائب ويمكن تشكيل هذه الكتل على أساس حزبي أو غير حزبي. ويعد البرلماني الأوكراني المسمى (فيرخوفقارادا) مسئولا قبل كل شيء على تشكيل السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء.

3.**السلطة القضائية:** نظام السلطة القضائية في أوكرانيا وإجراءاتها أو الإجراءات القضائية تتم بواسطة المحكمة الدستورية ومحاكم الاختصاصات العامة، وتمثل المحكمة العليا في أوكرانيا سلطة عليا لنظام المحاكم ذات الاختصاصات العامة، أما المحكمة الدستورية في أوكرانيا فهي وحدة منفصلة ولها الاستقلالية عن محاكم الاختصاصات العامة، وأعمال المحكمة الدستورية تنص على

[1] النظام السياسي في أوكرانيا. مرجع سابق

[2] نفس المرجع

المراقبة الدستورية في كل المجالات ومبدأ سيادة القانون والقوة القضائية العليا للدستور ومنه فالمحكمة الدستورية والمحكمة العليا تمثلان أعلى سلطتين قضائيتين في أوكرانيا. [1]

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لأوكرانيا:

تحظى أوكرانيا بأهمية إستراتيجية ناتجة عن موقعها الجغرافي المتميز وتوافر الموارد الطبيعية في أراضيها إلى جانب وجود التنوع الديمغرافي:

أولا: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا

تقع أوكرانيا في منطقة إستراتيجية مهمة فهي تصنف ضمن الدول العازلة أي الدول التي تعزل بين قارتين، فهي ضمن حزمة الدول التي تقع بين روسيا وأوروبا. وهي تشريع على مساحة كبيرة وضعتها في المرتبة 44 عالميا، وتتكون من مشهد جغرافي يجعله محط جذب خارجي بالإضافة إلى الكثافة السكانية.

1. الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة إلى روسيا

إن أوكرانيا مساحتها الكبيرة وتضاريسها المميزة وإطلالها على المياه الدافئة، جعلت النظرة الروسية إليها ثابتة: حيث تعتبرها الحديقة الخلفية لها ومنه لأوكرانيا أهمية إستراتيجية لروسيا. وهي جزء من حزام الأمان الجغرافي كما أنها حاجز طبيعي بين الغرب وروسيا بالإضافة إلى أنها أقرب الطرق من روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط التي تعد المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسي[2].

كذلك فنسبة الطاقة التي تسوقها روسيا لأوربا عبر لأوكرانيا تبلغ 80%. كما أن تراجع مخزونات الطاقة في الشرق الأوسط وحاجة الاقتصاد الغربي إلى مزيد من إمدادات الطاقة مستقبلا. جعل روسيا تعمل بأقصى جهد للحفاظ على أوكرانيا كمعبر لأنابيب الطاقة، فخاصة أن روسيا تريد وضع يدها على نفط بحر قزوين وتوريده نحو أوروبا وقطع الطريق على المشروع الأوروبي التركي "تاناب" الذي يعتبر مشروع القرن والذي يهدف لتخلص أوروبا من صراع النمر الأوكراني[3].

---

[1] نفس المرجع

[2] Helena yakovlev Golani.Tow Decades of the Russian Fedaration's Foreign Bliey in the camman wealth of independant states : the cares of Belarus andUkrain, the European Forunm at the Hebrew univer sity of Jerusole.2011. P 39

[3] محمد الأمين مقراوي الوغليسي. جيوبوليتيكا أوكرانيا. من الموقع: http://albayan.co.nk/RSC/text.aspx?id:3589

كما تعتبر روسيا أوكرانيا بلدا إستراتيجيا من الناحية العسكرية باعتباره بلدا عازلا بينهما وبين دول حلف الناتو واحتلالها لشرق أوكرانيا هو تمهيد لخوض أي حرب برية ضد الناتو على الأرض الأوكرانية التي تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة لروسيا. ولم يكن المنظر القادم من العالم الخارجي عبر أوكرانيا هو السبب الذي جعل روسيا تتمسك بأوكرانيا بل إدراك الروس لموقعهم الذي لا يملك منافذ بحرية فيما أن جنوب أوكرانيا يطل على البحر الأسود والتي تصل في نهايتها بمضيق البوسفور فإن روسيا جعلت في مقدمة سياستها الخارجية السيطرة على أوكرانيا.[1]

بالإضافة إلى أن هناك العديد من السكان الأوكرانيين الناطقين بالروسية لذلك فالمشاعر الموالية لروسيا قوية في أوكرانيا وهذا يعد مصدرا إضافيا لروسيا للرغبة في لم الشمل مع أوكرانيا وإعادة تأسيس الإتحاد السلافي، لذلك تم استخدام البطاقة العرقية الدينية لخدمة المصالح الروسية للضغط على الحكومة الأوكرانية.[2]

2. <u>الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة للغرب</u>:

الغرب يرى في أوكرانيا أنها الأرض التي من خلالها يمكن نقل النموذج الغربي إلى روسيا ومن ورائها القوقاز وآسيا الوسطى، ومن أجل التمهيد الفعلي للسيطرة على الخيرات العظيمة التي تحويها أراضي ما يعرف في الغرب بأوراسيا الأطلسية حيث تتوفر مناطق آسيا الوسطى لوحدها على أكثر من 34% من احتياطي الطاقة العالمية.

لكن نظر الغرب لا يتوقف عند ذلك بل يرى أن أوكرانيا هي مفتاح السيطرة على طريق الحرير الذي يعتبر مؤشر السيطرة الحقيقية على العالم، أي أن السيطرة على الأراضي الواقعة ما بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية مرورا بالقوقاز وآسيا الوسطى وصولا إلى الهند والصين إنما يمر عبر السيطرة على أوكرانيا، ومنافذها البحرية.[3]

غرب أوكرانيا ينتمي ثقافيا وحضاريا إلى أوروبا، فهو ينتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية، متمسك باللغة الأوكرانية، ومجتمع زراعي وله علاقات أقوى بدول أوروبا الشرقية التي أصبحت عضوا في الاتحاد الأوروبي بينما ينتمي الجزء الشرقي إلى روسيا وكذا الكنيسة الأرثوديكسية ويحافظ على

---

[1] نفس المرجع

[2] Helena yakovlev Galani.gbid. P40

[3] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سابق

ولاء خاص لروسيا، وبهذا تعتبر أوكرانيا بالنسبة لأوروبا بمثابة الجدار العازل بينها وبين روسيا فأوكرانيا بالنسبة لأوروبا تلعب دور الرابط بين الشرق والغرب ودورا هاما في تحقيق الاتحاد الأوروبي الكبير والذي يضم كل دول أوروبا الشرقية ودول البلقان ولهذا ركز الإتحاد الأوروبي على تحرير نظام التأشيرات مع أوكرانيا مقابل حزمة إصلاحات هامة ووقع اتفاقيات شراكة تجارية بينه وبين أوكرانيا ورفع التعاون الاقتصادي.[1]

3. **الأهمية الإستراتيجية لشبه جزيرة القرم:** تكتسب شبه جزيرة القرم أهميتها الإستراتيجية من تموضعها في البحر الأسود على مقربة من مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين يربطانه بالبحر الأبيض المتوسط من جهة والقوقاز من جهة أخرى. كانت القرم جزءا من الدولة العثمانية وكان معظم سكانها من الأصول التركية. بعد ضعف الدولة العثمانية بدأ يظهر تواجد الإمبراطورية الروسية في المنطقة واحتلت الجزيرة عام 1783 ثم قام جوزيف ستالين بالتهجير عام 1944 ووزعت أراضيهم على العمال القادمين من روسيا ليعظم وجود الروس في الإقليم، تسمية القرم هي كلمة تركية تعني القلعة أو الحصن، وتعتبر شبه جزيرة القرم حتى 1954 جزءا من روسيا[2]

يشكل الروس من سكانها حوالي 50% والأوكران 30% والباقي من التتار المسلمين وتتمتع بموقع إستراتيجي هام وبها عديد الثروات الطبيعية" البترول، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، النحاس، الحديد، المنغنيز والرصاص والثروات الزراعية، وتحتل شبه جزيرة القرم أهمية كبيرة لأمن روسيا الإستراتيجي كونها تحتوي على ميناء تسيفاستوبول الذي يضم أكبر أسطول بحري روسي، ورمز للقوة البحرية الروسية، كما وتشكل قاعدة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والتي كانت تشكل هاجسا للحكام الروس على مر التاريخ، كما أنها تؤمن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري.[3]

---

[1] نفس المرجع

[2] محمد صفوات جولاق، "أوكرانيا وانفصال القرم الواقع والمال". قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014. ص3، متحصل عليه من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/3/20/20143201262418371Ukraine%20and%20secession%20Crimea.pdf

[3] نظير محمود أمين، "التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم"، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك. عدد: 10. 2014. ص334 .

ثانيا: <u>الأهمية الجيواقتصادية لأوكرانيا</u>: لأوكرانيا إمكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زراعية خصبة حيث تضم 22% من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، كما تعتبر ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وتعتبر كذلك أوكرانيا دولة صناعية من أكبر المنتجين للصلب وواحدة من اكبر عشر دول المصدرة للأسلحة، بالإضافة لذلك تمتلك أوكرانيا أهمية اقتصادية لدى روسيا باعتبارها معبر لنصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي وبقصر المسافات وتكاليف النقل، وتعد أكبر مستهلك للطاقة وتحصل على الوقود النووي من روسيا. كما أن التجارة بين كييف وروسيا هي من المصادر الأساسية لتنمية الاقتصاد الأوكراني فضلا عن مجال الإنتاج الزراعي كذلك تعد الموانئ في أوديسا وسباستبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي مع وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود.[1] فصناعات الحديد والصلب تعتبر من القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأوكراني كما تعتبر المصادر الرئيسية للمواد الهندسية والسلع التصديرية، اما بالنسبة للنفط والغاز فيوجد لأوكرانيا رواسب لكن باحتياطي كبيرا، وأوكرانيا تمتلك أكبر احتياطي غاز صخري في أوروبا حيث يبلغ 1.2 ترليون متر مكعب حيث يقع حقل بوزيفسكا في شرق أوكرانيا والذي يمتد من سلوفيانسك بين محافظة دونستيك إلى محافظة فاركوف. أما حقل أوليكا فيقع في غرب أوكرانيا يمتد من محافظة الفوق إلى محافظة ايفاتا فرانكوفسك.[2] كما تحتوي أوكرانيا على محصول كبير من القمح حيث تعتبر "سلة خبز أوروبا". وقد تأثر الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية سنة 2008 حيث واجهته مشاكل خطيرة فرضت عليها اللجوء لإصلاحات هيكلية في جميع القطاعات، كما شهدت أوكرانيا حالة من الركود الاقتصادي في سنة 2013 وذلك بسبب القيود التجارية المفروضة بروسيا وارتفاع أسعار المنتوجات المستوردة حيث قدر إجمالي ديون أوكرانيا بحوالي 80 مليار دولار. كما أعلن صندوق النقد الدولي في 2014 أنه سيقدم 27 مليار دولار أمريكي خلال السنوات السبع القادمة. وقد استمر الركود في أوكرانيا حتى سنة 2015، وذلك بسبب تفاقم الأزمة

---

[1] حمزة جمول، أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية. <u>صحيفة الأخبار</u>.العدد 2233. 27 أوت2014. ص2

[2] "أوكرانيا الاقتصاد والصناعة". متحصل عليه من: http://ukraine-arabia.ae/ae/economy/uidistry

بتاريخ 2019/05/19 على الساعة 21:47

بشرق أوكرانيا ما أثر بشكل كبير على الصناعة والتصدير. بلغ التضخم سنة 2015 نسبة %57.5.[1]

المبحث الثالث: خلفيات الأزمة الأوكرانية وأبعادها الدولية

تعد الأزمة الأوكرانية من الأزمات ذات الاهتمام الكبير وهذا لأهمية أوكرانيا الكبيرة للغرب وروسيا سواء كان ذلك ظن الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الإستراتيجية. ولم تكن الأزمة التي بدأت أواخر 2013 حدثا منفصلا بل امتداد لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها أوكرانيا منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وتسعى الأطراف إلى تحقيق أهدافها دون الوصول إلى المواجهة العسكرية ودون فقدان مصالحها مع بعضها.

المطلب الأول: جذور الأزمة الأوكرانية وتطوراتها

أولا: جذور الأزمة الأوكرانية:

ترجع جذور الأزمة الأوكرانية الأولى بسبب اشتعال الاحتجاجات في أوكرانيا ضد الرئيس فيكتور يانكوفيتش بعد توقيعه لاتفاق مع موسكو الذي يجعلها تمنح أوكرانيا 15 مليار دولار ويخفض سعر الغاز الذي تسلمها إياه بمعدل الثلث وهو مستوى تفضيلي لجمهوريات الإتحاد السوفياتي في السابقة التي تعتبرها شريكتها.[2] إلا أن المشهد الأوكراني في حقيقته يرجع إلى خلفية أبعد من ذلك. ففي 21 تشرين الثاني 2004 انطلقت الثورة البرتغالية، نتيجة عملية تزوير انتخابي ذكر أن نظام الرئيس "ليونيد كوتشما" كان قد قام بها من أجل أن يوصل مرشحه "فيكتور يانكوفيتش" الموالي لروسيا الاتحادية إلى منصب الرئاسة في أوكرانيا ليعلن فوزه على مرشح المعارضة "فيكتور يوشنكو" المدعوم من الغرب، مما أدى إلى غضب المعارضة التي دعت إلى التظاهر.[3]

---

[1] البوابة العربية إلى أوكرانيا: الاقتصاد ، شركة CFC للاستثمارات. متحصل عليه من:
http://www.ukraine.ae/ae/economy بتاريخ 2019/05/19 على الساعة 21:56

[2] حول الأزمة الأوكرانية: تقدير موقف ، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية. 2014. ص2 متحصل عليه من الموقع:
omrandirasat.org

[3] أماني عبد الغني وغادة غالب ، نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم، مصر: مركز المصري للدراسات والمعلومات. 2013. ص2

فكانت كييف عاصمة أوكرانيا مركز تحركات المتظاهرين بسبب الصراع على السلطة، وتجاذبات بين الطرفين وهما الطرف الأول رئيس الجمهورية "فكتور يوشنكو" وخليفته زعيم كتلة المعارضة البرلمانية والتي تمثل الأقلية "بوليا تيموشنكو". والطرف الثاني وهو رئيس الوزراء "فيكتور يانوكوفيتش" وخلفاؤه الذين يمثلون زعماء الكتلة الأغلبية البرلمانية.[1]

انطلقت الثورة البرتغالية لمواجهة طبقة فاسدة من رجال الأعمال وقرصنة أموال البلاد في شكل قروض من البنوك الوطنية ثم التهرب من السداد فضلا عن هيمنة فئة قليلة من الأثرياء على قطاع المناجم ومصانع الصلب. وفي مطلع عام 2005 تمكن مئات الآلاف من المتظاهرين سلميا في الثورة البرتغالية من تغيير نظام الحكم في أوكرانيا، إلا أن زعيم الثورة البرتغالية "فيكتور يوشكو" الذي تسلم البلاد عقب الثورة وبعد خمس سنوات من الوعود فشل غي تحقيق العديد من تلك الوعود وارتكابه عديد الأخطاء والتي من بينها:[2]

1. عجز الحكومة البرتغالية عن مواجهة الفساد.

2. انهيار ثقة الشعب في حكومته. ففي الوقت الذي أرجع فيه شركاء الرئيس الأوكراني فشل الثورة إلى ضعف شخصية الرئيس، اتهم يوشنكو من جانبه شريكته رئيسة وزراء بلاده "يوليا تيموشنكو" بأنها سبب الفشل الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بعد أن اتهمتها سلفا بخيانة مبادئ الثورة تحولت فجأة إلى التصالح مع روسيا.

3. الإفلاس الإيديولوجي، فمن المعروف أن الثورة البرتغالية اشتعلت كي لا يصل إلى مقعد الرئيس يانكوفيتش المعروف في الإعلام الغربي "ابن روسيا البار" لكن زعيم الثورة البرتغالية اضطر إلى قبوله مرة أخرى رئيسا لوزراء البلاد نتيجة سطوته وهيمنته البرلمانية.

4. انصراف الدعاة الرسميين عن احتضان الثورة، فالاتحاد الأوروبي لم يمارس سوى دور ناعم وحلف الناتو وجد خسائر ضم أوكرانيا اليه في الوقت الحاضر أعلى من الأرباح المتوقعة في ظل التوتر مع روسيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أول من بارك الثورة البرتغالية ودعم اشتعالها لم تحرك ساكنا بسبب موقفها المتأزم في أفغانستان والعراق.

---

[1] نوار محمد ربيع الخيري، الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب، متحصل عليه من الموقع:
http://cutt.us/HQOZX

[2] تقرير موقف حول الأزمة الأوكرانية. مرجع سابق

واندلعت بالفعل الأزمة السياسية في أوكرانيا في 23 آذار 2007 مع إعلان أحد عشر نائبا من الكتلتين البرلمانيتين المعارضتين انتقالهم من الموالات للرئيس "يوشنكو" إلى صف الأغلبية البرلمانية بزعامة "فيكتور يانوكوفيتش" وتوافق مع الأزمة بين كتلتين متعارضتين في البرلمان هناك رأي يرى أن الأزمة السياسية هي نتائج تعارض مصالح رجال الأعمال المؤيدين "ليوليا تيموشكون" مع مسيرة الخصخصة التي بدأتها الحكومة وبين الفريق الآخر.[1]

ومع انقسام التكتلات داخل البرلمان الأوكراني بين المؤيدة لروسيا الاتحادية وأخرى مؤيدة للغرب وفوز الكتلة المؤيدة للغرب فقد تفاقمت الأزمة في بداية عام 2009 عندما رفعت روسيا أسعار الغاز الطبيعي وأوقفت إمداداتها منه عن أوكرانيا والتي تزامنت مع آثار الأزمة المالية العالمية والذي عزز من الإدراك الفعلي بالتأثير الذي يمكن أن تمارسه روسيا الاتحادية.[2]

في عام 2010 دخلت أوكرانيا مرحلة تحول جديدة من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت فيها والتي لم يحصل فيها "فيكتور يوشنكو" قائد الثورة البرتغالية الأعلى نسبة 5.4% من الأصوات في الجولة الأولى اما "يوليا تيموشينكو" فقد تخلقت على زعيم المعارضة "فيكتور يانوفيتش" بفارق 11% من الأصوات وبعدها خسرت أمامه في الجولة الأخيرة التي فاز بها "بانوكوفيتش" عام 2010 ومع ذلك الفوز عادت العلاقات الروسية الأوكرانية إلى التقارب السابق وعادت اللغة الروسية كلغة رسمية في أوكرانيا.[3]

ثانيا: مسار الأزمة الأوكرانية:

كانت بداية الأزمة في أوكرانيا في ديسمبر 2013 على شكل احتجاجات على أثر رفض يانوكوفيتش توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[4]

---

[1] وسام متي، أوكرانيا: انقلاب للثورة البرتغالية أم عليها؟ .متحصل عليه من:
http://www.wmatta.com/index.php? Option :com.content view
بتاريخ: 2019/05/20 على الساعة: 14:11

[2] يسرى الشرقاوي، الشراكة الشرقية: تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه، مجلة السياسة الدولية. العدد178. أكتوبر 2009. مصر: مركز الأهرام. ص100

[3] محمود عبد العاطي، عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية. مجلة السياسة الدولية. العدد 181 يوليو 2010، مصر: مركز الأهرام. ص203-204

[4] أبو رشيد أسامة، الأزمة الأوكرانية أمريكا. إعادة بعث الحرب الباردة، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. مارس 201. ص1

في الظاهر كانت العلاقة مع الإتحاد الأوروبي هي من أطلق ثورات الانتفاضة الأوكرانية الثانية في أقل من عشر سنوات ولكن الحقيقة أن هذه العلاقة ليست سوى تجسيد رمزي لجملة الإشكاليات الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية التي تعيشها أوكرانيا جذورها كدولة مستقلة، حيث كانت هناك صلة وثيقة بين استقرار أوكرانيا وأمن إمدادات الطاقة لأوروبا ما دفع الاتحاد الأوروبي لبدء مباحثات حول اتفاق شراكة مميزة بين أوروبا وأوكرانيا وانتهت هذه المباحثات بالعرض الذي قدمه الاتحاد للرئيس الأوكراني في نوفمبر واعتبره يانكوفيتش قاسيا وغير كاف لتلبية حاجات بلاده المالية الملحة، ولكن حتى وقبل أن ينتهي اللقاء بين الطرفين كان الأوكرانيون يعتمدون في ميدان الاستقلال في العاصمة كيف يهدف الضغط على الرئيس لقبول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

بعد رفض العرض الأوروبي قدم الرئيس بوتين لأوكرانيا عرض مساعدات بقيمة 15 مليار دولار، وتسهيلات في أسعار الغاز، وهو ما تصوره بوتين كافيا للحفاظ على أوكرانيا خارج النفوذ الأوروبي وتصوره بانوكوفيتش كافيا لوضع حد لحركة الاحتجاج.[2]

وقد تفاقمت الاحتجاجات والتظاهرات إذ وجد المتظاهرون فيها الفرصة لتحقيق أهداف الثورة البرتغالية وتحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية ونتيجة ذلك وبعد شهرين على الاحتجاجات قرر رئيس الوزراء الأوكراني "**ميكولا آزاروق**" تقديم استقالته من منصبه وفي الوقت ذاته ألغى البرلمان الأوكراني مجموعة التشريعات التي كان قد أثرها، وكانت أحد أسباب الأزمة الداخلية تلك القوانين المتعلقة بتشديد قواعد تنظيم المظاهرات.[3]

تطورت الاعتصامات وبدأ عدد المحتشدين يتزايد وهو ما يدل على إصرار أوكراني وأخذ الموقف يتصاعد إلى أن استعملت الشرطة الرصاص الحي وسقطت أول ضحية في 21 جانفي 2014، ليبدأ بذلك فصل جديد حيث توالى سقوط القتلى بشكل رهيب عن طريق الضرب المباشر، ثم بدأت الدعاية الروسية لتوحي للجماهير الأوكرانية ذوي الأصول الروسية وداخل جزيرة القرم وشرق أوكرانيا بأن ما عرف بالمتطرفين الأوكران سوف يستولون على البلاد، ويحدثون مجازر رهيبة في

---

[1] بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، قطر: مركز الجزيرة للدراسات 17 مارس2014. ص3-4

[2] نفس المرجع، ص4.

[3] نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص11.

حق الناطقين بالروسية،[1] بدأ البرلمان الأوكراني الذي شهد انشقاق العديد من الحزب الحاكم وانضمامهم لمعارضة إجراءات تنفيذ الاتفاق ومحاولة الاستجابة لمطالب الشارع في محاولة لمحاصرة مؤشرات الانحدار للحرب الأهلية فاقلين حكومة يانوكوفيتش، بمن في ذلك وزير الداخلية المتهم بإصدار أوامر إطلاق النار على المحتجين، وأعاد البرلمان دستور 2004 الذي يحدد سلطات الرئيس ويعزز سلطات البرلمان. وأسقط قانون منع التظاهر، وأصدر قانون بالإفراج عن "يوليا يموشنكو" التي وضعتها محكمة موالية للرئيس في السجن منذ 30 شهرا بتهمة استغلال المنصب، ثم صوت البرلمان بأغلبية كبيرة على عزل الرئيس.[2] لكن سبق ذلك توقيع اتفاق توصل غليه الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" مع زعماء المعارضة وبوساطة أوربية لإنهاء الأزمة السياسية والذي نص على إجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة انتقالية وتعديل الدستور، وكان الرئيسان الأمريكي باراك أوباما والروسي فلاديمير بوتين قد وضعا الاتفاق المتوصل إليه بين المعارضة والحكومة موضع التنفيذ سريعا.[3] وعلى الرغم من الاتفاق إلا أن الحدث الفاصل والنتائج من الاحتجاجات الشعبية هو مغادرة الرئيس الأوكراني قصر الرئاسة فبعد محاولة فاشلة لمغادرة البلاد على متن طائرة خاصة غادر إلى معقل حزبه في شرق البلاد وبالرغم من رفض بانكوفيتش قرار البرلمان بإقالته صوت الأغلبية على قيام رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية،[4] ومن جانب آخر عمدت الحكومة الروسية إلى استثمار فرصة الاضطرابات التي تعيشها أوكرانيا من خلال التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم معلنة عزمها للدفاع عن مواطنيها ذوي الأصول الروسية، إذ تقطن المناطق الشرقية من أوكرانيا أعدادا كبيرة من القومية الروسية على جانب شبه جزيرة القرم وقد أدت هذه الخطوة إلى تصاعد الغضب الأمريكي الأوربي من التحرك الروسي، [5] بالإضافة إلى أنه من الناحية الثقافية أوكرانيا مهمة لروسيا حيث أن شبه جزيرة القرم هي مسقط رأس الروح الروسية حيث تعميد الأمير فلاديمير حاكم كييفيانروس هناك على يد المبشرين الأرثوذكس في بلدة

---

[1] الأزمة الأوكرانية: جذورها، خلفياتها ومستقبلها بين يدي الأزمة، الإسلام والعلاقات الدولية. مركز البحوث والدراسات، متحصل عليه من الموقع:**http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403**

[2] بشير نافع، مرجع سابق. ص4

[3] فؤاد محمد ربيع الخيري، مرجع سابق. ص11

[4] بشير نافع، مرجع سابق. ص5

[5] باسم راشد،" تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية"، مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة. العدد 169 2014. ص122.

"ناوريس خيرسون" على البحر الأسود.[1]وقدم "الرئيس الروس فلاديمير بوتين" طلب إلى مجلس الاتحاد الروسي من أجل الموافقة على استعمال القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا وبالفعل منذ السبت الفاتح من مارس2014 تمت الموافقة على طلب بوتين وذلك للتدخل في إقليم القرم ومناطق شرق أوكرانيا، علما أن إقليم القرم يتسع لأوكرانيا وهو يتمتع بحكم ذاتي منذ العهد السوفياتي ويقع على البحر الأسود، ويضم ميناء سيفاستوبول وهو من الطرق الحيوية الروسية إلى مضيق البوسفور. ويمثل الإقليم إلى جانب ميناء طرطوس في سوريا نقطتي ارتكاز روسيا الاتحادية على البحر المتوسط وطريقها الوحيد إلى المياه الدافئة[2]، إذ أرسل الاتحاد الروسي قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم حيث سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم دون إراقة للدماء لأنها استخدمت قواتها المتمركزة أصلا في منطقة مدعومة من مليشيات محلية وتمت محاصرة القوات الأوكرانية في أماكنها، كان هدف الكريملن المباشر هو فصل القرم عن بقية أوكرانيا بأسرع وقت وأقل عنف ممكنين من أجل تسهيل ضمه لروسيا،[3] وفيما بعد أعلنت الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم بأنها ستقوم بإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الإقليم بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي أو البقاء مع أوكرانيا. وبالفعل تم إجراء الاستفتاء الشعبي في 6مارس2014 وكانت نتيجته هو اختيار سكان شبه جزيرة القرم الانضمام إلى روسيا الاتحادية بنسبة 95% من الناخبين.[4] هذا الأمر وجه لروسيا الاتحادية عديد الانتقادات من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وأعلنت الحكومة الأوكرانية رفضها انضمام إقليم القرم لروسيا دون موافقة السلطة المركزية، وعدت ذلك مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يشترط موافقة السلطة المركزية على إجراء الاستفتاء، بين أن حكومة إقليم القرم تؤكد وجود سابقة دولية في ذلك تتمثل في موافقة المجتمع الدولي لإقليم كوسوفو على إجراء الاستفتاء الشعبي والذي تفوز على أثره استقلال كوسوفو عن يوغسلافيا، من دون موافقة السلطات المركزية في يوغسلافيا سابقا.[5]

---

[1] جورج فيشان،أوكرانيا، القرم في السياسة الروسية. تر: محمود الحوثاني. قطر: مركز الجزيرة للدراسات. 2014. ص3

[2] أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي. مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجي بغداد. العدد11 ، 2014. ص75

[3] جورج فيشان، مرجع سابق. ص4

[4] محمد صفوات بولات، أوكرانيا وانفصال القرم الواقع والحال، قطر: مركز الجزيرة للدراسات. 20مارس2014. ص4

[5] باسم راشد، مرجع سابق. ص128

المطلب الثاني: الجهود الدولية لحل الأزمة الأوكرانية

أولا: اتفاقية مينسك الأولى:

شهدت أوكرانيا العديد من الاشتباكات التي كانت على أشدها بين الأوكرانيين والانفصاليين والذي دفع بممثلين من كييف وموسكو والانفصاليين الموالين لروسيا بعقد اجتماع منسك وذلك بهدف التوصل إلى خطة سلام لوقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا. وتتضمن اتفاقية منسك التي تم توقيعها في بيلاروسيا بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا 13 بندا.[1] وأساس هذا الاتفاق هو مبادرة تقدم بها الرئيس "فلاديمير بوتين" تتكون من شقين:

أولهما عسكري ويتضمن وقف العمليات الهجومية في منطقتي دونستيك ولوغاستيك، بالإضافة إلى إنشاء آلية مراقبة دولية لتطبيق وقف إطلاق النار، ووقف استخدام الطيران الحربي في مناطق النزاع. أما الشق الثاني فهو إنساني يتضمن تبادل الأسرى وفتح ممرات إنسانية وإرسال معدات لإعادة إعمار البني التحتية.[2] تم توقيع اتفاقية مينسك يوم الجمعة الخامس من سبتمبر 2014 في مينسك عاصمة بيلاروسيا وتتألف الاتفاقية من 13 بندا.[3]

1. ضمان وقف فوري لإطلاق النار.
2. ضمان مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوربا
3. لا مركزية السلطة، بما في ذلك من خلال اعتماد القانون الأوكراني بشأن أمر مؤقت للحكم الذاتي المحلي في مناطق معينة من دونيستيك ولوهاسك أبلاست.
4. ضمان المراقبة الدائمة للحدود الأوكرانية الروسية والتحقق من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوربا من خلال إنشاء مناطق أمنية في المناطق الحدودية لأوكرانيا والاتحاد الروسي.
5. الإفراج الفوري عن جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني.
6. قانون يمنع محاكمة ومعاقبة الأشخاص فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في بعض مناطق ولايات دونستيك ولوهانسك.

---

[1] غراسيا بيطار، ماذا هي بنود اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من:
بتاريخ 2019/05/22 على: 13:15 ماذا-هي-بنود-اتفاقية-مينسك-حول-الأزمة /http://m.amayadeen.net/news/politics/706914

[2] أشرف رشيد، هل يصمد الاتفاق بين كييف والانفصاليين طويلا؟ متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsendinterviews/2014/918

[3] «Minsk Protocol ».Organization for security and co-operation in Europe. 5september2014

7. مواصلة الحوار الوطني الشامل
8. اتخاذ تدابير لتحسين الوضع الإنساني في دونباس
9. ضمان إجراء انتخابات محلية مبكرة وفقا للقانون الأوكراني
10. حكم ذاتي مؤقت محلي في مناطق معينة في دونستيك ولوهانسك أوبلاست
11. سحب الجماعات المسلحة غير المشروعة والمعدات العسكرية وكذلك المقاتلين والمرتزقة من أراضي أوكرانيا.
12. اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي وإعادة الاعمار لمنطقة دونياس.
13. توفير الأمن الشخصي للمشاركين في المشاورات.

في الأسبوعين التاليين لتوقيع بروتوكول مينسك، كانت هناك انتهاكات متكررة لوقف اطلاق النار من قبل طرفي النزاع واستمرت المحادثات في مينسك وتم الاتفاق على متابعة بروتوكول مينسك في 19 سبتمبر 2014 بمذكرة تعمل بعض تدابير صنع السلام منها:[1]

1. سحب الأسلحة الثقيلة على بعد 15 كيلومتر (9.3 ميل) مرة أخرى على كل جانب من حظ الاتصال وإنشاء منطقة عازلة طولها 30كلم (19 ميل)
2. خطر العمليات الهجومية
3. خطر الرحلات الجوية بالطائرات المقاتلة فوق المنطقة الأمنية
4. سحب جميع المرتزقة الأجانب من منطقة الصراع
5. إنشاء بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة تنفيذ بروتوكول **مينسك.**

بحلول جانفي 2015 كان وقف إطلاق النار في بروتوكول مينسك قد انهار بالكامل وبدأت تبادلات الاتهام بين الانفصاليين وكييف بانتهاك الاتفاق، حيث اعتبر "آدم ايرلي" المتحدث السابق باسم الخارجية الأمريكية أن وقف إطلاق النار يقوي موقف الانفصاليين الموالين لروسيا وأكد أن روسيا تستخدم كل الوسائل من أجل تحقيق نوع من الاستقلالية الذاتية برعاية روسية حتى لا تتجه نحو المعسكر الغربي كما أكد كذلك على أن بوتين يطمح إلى إحياء زمن الإمبراطورية لروسيا.[2]

[1] « Memorandum of 19 september 2014 outhining the parame tess for the implementation of eammitments of the Minsk Protocol ». Organization for seenrity and co-operation in Europe. 19 september 2014.

[2] الدلالات الإستراتيجية لوقف إطلاق النار بأوكرانيا. متحصل عليه من:
بتاريخ: 2019/05/22 على الساعة 14:58 http://www.aljazeara.net/programs/behindthenews

ومنه استمرار الاشتباكات في شرق أوكرانيا ما هو إلا دليل على فشل اتفاقية مينسك الأولى لأنها لم تستطع تحقيق اللازم في أوكرانيا، الأمر الذي دفع بطرفي النزاع إلى التوجه إلى مفاوضات جديدة.

ثانيا: اتفاقية مينسك الثانية:

بعد تفجر الأوضاع في دونستيك التي أثبتت فشل اتفاقية مينسك الأولى ذهبت الحاجة إلى عقد اتفاقية جديدة تضمن عودة السلام لأوكرانيا وتمت المصادقة على اتفاقية مينسك الثانية في 12 فيفري 2015 وبدأت صلاحياتها في 15 فيفري 2015 التي تم توقيعها في بيلاروسيا بين أوكرانيا وروسيا، ألمانيا، فرنسا.

تضمنت الاتفاقية 13 بندا تمثلت فيوقف فوري وكامل لإطلاق النار في مناطق معينة في أوبلاست دونستك ولوهانك في أوكرانيا وتنفيذها الصارم اعتبارا من منتصف الليل بتوقيت شرق أوربا في 15 فبراير 2015:[1]

1. سحب جميع الأسلحة الثقيلة من كلا الجانبين على مسافة متساوية بهدف إنشاء منطقة أمنية على بعد 50 كيلومتر (31 ميلا).
2. يجب أن يبدأ سحب الأسلحة المذكورة أعلاه في موعد لا يتجاوز اليوم الثاني بعد بدء وقف إطلاق النار وأن ينتهي في غضون 14 يوما.
3. تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوربا بمساعدة هذه العملية بدعم فريق الاتصال الثلاثي
4. منح العفو عن طريق سن قانون يحظر اضطهاد ومعاتبة الأشخاص فيها بتعلق الأحداث التي وقعت في مناطق معينة من ولايات دونستك ولوهانك في أوكرانيا.
5. توفير الافراج عن جميع الرهائن والأشخاص المحتزين بشكل غير قانوني وتبادلهم بناء على مبدأ الكل للجميع.
6. توفير توصيل آمن وتسليم وتخزين وتوزيع المساعدات الإنسانية للمحتاجين بناء على آلية دولية.
7. تحديد طرائق لاستعادة الروابط الاجتماعية والاقتصادية بالكامل.

[1] Metthew weather, alec luhn.Ukraine cearefire agreed at Belarns tals
http://www.thegrandian.com/world/2015/feb/12/Ukraine-crisis-reports-energeof-in-Minsk-talks
بتاريخ: 2019/05/23 على الساعة 15:12

8. إعادة السيطرة على حدود الدولة للحكومة الأوكرانية في كامل منطقة النزاع.

9. سحب جميع التكوينات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية وكذا المرتزقة من الأراضي الأوكرانية تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوربا ونزع سلاح كل الجماعات الغير شرعية.

10. الإصلاح الدستوري في أوكرانيا مع دخول دستور جديد حيز التنفيذ بحلول سنة 2015

11. تكثيف عمل فريق الاتصال الثلاثي من خلال إنشاء مجموعات عمل.

12. أمر مؤقت للحكم الذاتي المحلي في مناطق معينة من ولايتي دونستيك ولوكانسك.

وثيقة مينسك الثانية اعتبرها الكثيرون الورقة الأخيرة لتحقيق السلام، كما أعلن الطرفان المتنازعان في شمال أوكرانيا رفضهم سحب الأسلحة الثقيلة من ساحات القتال ما يعني وقف الغي في الاتفاقية، كما رفض المتمردون تمكين مراقبي منظمة الأمن والتعاون الأوربية من دخول منطقة القتال.[1]

استطاعت اتفاقية مينسك الثانية أن تحقق السلام ولو بشكل نسبي في أوكرانيا وعكست الاهتمام الدولي بالقضية إلا أنه ظلت بعض المعارك في بعض المناطق في شرق أوكرانيا.

[1] خيري حمدان، معوقات نجاح الجهود الدولية لاحتواء الأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/22 بتاريخ: 2019/05/23 على الساعة: 15:33

خلاصة الفصل الأول:

الأزمة الدولية هي أزمة لها ارتدادات خارج حدود الدولة وهي ظاهرة دولية نتيجة تغير مفاجئ في التفاعلات القائمة بين وحدات النظام الدولي وتنطوي على تهديد سير العلاقات وتسبب عدم الاستقرار هذا ما تميزت به الأزمة الأوكرانية، فالسمات ومميزات الموقع الجغرافي والتركيب الديمغرافي لأي دولة ومنها أوكرانيا ينتج عنه مردودات وفوائد للدولة، ولكن من جهة أخرى يجعل هذا الوضع الدول المتاحة لها والقوى الدولية والإقليمية في حالة تنافس لاستثماره بما يحقق أهدافها ومصالحها.

الفصل الثاني:

تأثير الأزمة الأوكرانية على مسار العلاقات الروسية الغربية

الفصل الثاني: تأثير الأزمة الأوكرانية على مسار العلاقات الروسية الغربية:

تعد الأزمة الأوكرانية التي حدثت العام 2014 واحدة من الأزمات التي تحظى باهتمام كبير، لما لها من انعكاسات وتأثيرات بمصالح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة، وروسيا من جهة أخرى. فما حصل من أحداث في أوكرانيا بدءا بالتظاهرات وما نتج عنها، ومن ثم انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا اعتبرته تلك الأطراف حدثا يتعلق بالمصالح الأمنية والاقتصادية.

من خلال هذا الفصل سيتم تناول مسار العلاقات وتطورها بين روسيا والغرب لكي نبين عوامل التدخل لكلا الطرفين والوصول إلى وضع سيناريوهات تحدد مستقبل العلاقات في ظل الأزمة الأوكرانية وهذا وفق المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: العلاقات الروسية الغربية قبل الأزمة الأوكرانية

المبحث الثاني: الموقف الروسي والغربي من الأزمة الأوكرانية

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الروسية مع الغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية

المبحث الأول: العلاقات الروسية الغربية قبل الأزمة الأوكرانية

عرفت العلاقات الروسية الغربية تأرجحا بين المنافسة والتعاون وأثرت هذه العلاقة بشكل كبير على النظام الدولي، فمع انتهاء الحرب الباردة وجدت روسيا أنها أمام مرحلة جديدة من العلاقات الدولية وتغير في موازين القوى لا بصب في صالحها، إذ أن تفكك الإتحاد السوفياتي إلى عدة دول قد اضعف المكانة الدولية لروسيا. لكن وعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي إلا أن نظرة الغرب لروسيا لم تتغير كثيرا، حيث مازال الغرب يخشى من عدوانية روسيا وتسلط نظامها السياسي.

المطلب الأول: مسار العلاقات السياسية في روسيا والغرب

تركز اهتمام صانع القرار في روسيا في كل ما من شأنه تحقيق هدف استعادة المكانة الدولية لروسيا، عبر التأكد على أهمية العلاقات مع الغرب، ولهذا أعلن الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن في خطاب له في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1992 أن روسيا تعد الغرب حليف طبيعي لها[1].

يرى البعض أن العلاقات الروسية الغربية بعد الحرب الباردة مرت بمرحلتين أساسيتين الأولى تمتد من تفكك الاتحاد السوفياتي إلى أواخر حكم الرئيس الروسي يوريس يلتسن اي سنة 1999، والثانية تبدا بتولي فلاديمير بوتين السلطة، حيث اقتصرت المرحلة الأولى على تقديم المساعدات الأوروبية إلى روسيا ليكون لها تأثير إيجابي لتقليص الأخطار من الجهة الشرقية، حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات التقنية في مجال التخطيط لوضع برامج التنمية ودعم القطاعات. إذ أن أوروبا تخشى أن تكون على حدودها دول فاشلة تنتشر فيها الجريمة فضلا عن خشية امتلاكها تقنية لأسلحة متطورة. مما يمكن أن يؤثر سلبا في حالة الأمن والاستقرار في دولها. فالنتيجة التي وصلت لها أوروبا أن تهديد الشيوعية لا يقتصر على التهديد العسكري بل ويشمل الجوانب الإيديولوجية والاجتماعية ويؤثر تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا إلى بداية المرحلة الثانية التي شهدت تطورات في المجال السياسي وبشكل خاص مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا

[1] وليد محمود أحمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000–2008. مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. العدد 33. 2014. ص288 متحصل عليه من الموقع:http://cutt.us/kvWr4

وايطاليا وسبب لإستراتيجية الروسية الجديدة التي اتبعتها، بمنع انتشار التكنولوجيا النووية والحد من التسلح وبيع الأسلحة، شهدت العلاقات الروسية الغربية تطورات كبيرة[1].

حيث وضع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية للتعامل مع روسيا والتي أعلن عنها في عام 1999بألمانيا. والتي اعتبرها خطوة أولى نحو شراكة إستراتيجية مع روسيا تضمن الاستقرار لأوروبا وحفظ الأمن العالمي من خلال مواجهة التحديات الجديدة بشكل تعاوني ويرى أن روسيا تمثل أفضل شريك في الجهة الشرقية، لاسيما أن أوروبا تدرك جيدا أهمية تنمية التعاون مع الدول المجاورة. وهو ما دفع به لإعطاء روسيا دور في بناء الأمن الأوروبي والدول الروسي كان من خلال[2]:

1. التنسيق والتعاون المكشف بين روسيا والاتحاد الأوروبي ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.
2. السماح لروسيا بالمشاركة في العمليات الأوروبية لحفظ السلام
3. اعتبار روسيا شريك استراتيجي مهم يمكنه المساعدة في بناء سياسة أوروبية أمنية مشتركة.

في 03-05 جوان عام2000 عقد في موسكو أول لقاء بين رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون، ووقع زعيما الدولتين أثناء المباحثات بعض الوثائق، بينها البيان المشترك حول مبادئ الاستقرار الإستراتيجي والمذكرة حول الاتفاق الروسي الأمريكي على إنشاء المركز المشترك الخاص بتبادل المعلومات الواردة من منظومات الإنذار المبكر والإبلاغ عن إطلاق الصواريخ.

وتعتبر العلاقات بين الولايات المتحدة من أولويات السياسة الخارجية الروسية وعاملا هاما في إشاعة الاستقرار الدولي، وقد ثبتت مبادئ حوار الشراكة الثنائي في إعلان موسكو حول العلاقات الإستراتيجية الجديدة الذي وقعه الرئيسان الروسي والأمريكي في ماي2002 وحددت الاتجاهات الأولية للتعاون الثنائي وهي العمل المشترك لصالح الأمن الدولي والاستقرار الإستراتيجي ومكافحة

[1] قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، (كلية العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.2011) ص101-102.

[2] نفس المرجع، ص102-103

الإرهاب الدولي ومواجهة الأخطار والتحديات الأخرى الشاملة الجديدة ودعم حل النزاعات الإقليمية وتطوير العلاقات والاتصالات بين الأفراد وهذا البناء نظام دولي جديد[1].

وفي اللقاء الذي جرى في 14-15 جويلية 2006 في بطرسبرغ قبل قمة الثماني صدر البيان المشترك للرئيسين الروسي والأمريكي المتعلق بالتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ومقاومة الانتشار النووي وكذلك الإعلان المشترك حول المبادرة الشاملة في مكافحة الإرهاب النووي.

وفي ختام المباحثات التي جرت في 01-02 جويلية 2007 أصدر الرئيسين فلاديمير بوتين والرئيس جورج بوش في **كينيا نكبورت** البيان حول صناعة الطاقة النووية وعدم الانتشار بالإضافة إلى الوثيقة التي صدرت ختام قمة سوتشي في 06افريل عام 2008 التي تضمنت إعلان الإستراتيجية للعلاقات الروسية الأمريكية، حيث كان نمط العلاقات بينهما محكوما بصعود قوى جديدة من خلال ما يجرى في التطورات العالمية[2]، وجرت مناقشات القضايا السياسية والعسكرية على أرفع مستوى أو أعلى مستوى الوزراء فقط، بل وفي محافل نزع السلاح التقليدي ودوائر الرقابة على التصدير والهيئات المختصة التي تشكلت في إطار المعاهدات الثنائية والدولية. بالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك بعض الملفات المؤثرة في العلاقات الروسية الأمريكية وتتمثل في:

1. توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)

سعت الولايات المتحدة إلى توسيع حلف شمال الأطلسي وزيادة عدد أعضائه وأصبحت جمهوريات التشيك وهنغاريا وبولندا بذلك أول دول حلف وارسو المنحل التي انضمت إلى حلف شمال الأطلسي كما تقدمت كرواتيا وألبانيا وجمهورية مونينيغورو بطلبات الانضمام إلى الحلف الأمر الذي أقلق وزاد مخاوف روسيا التي اعتبرته تحديا أمريكا لوصول الناتو حتى حدودها.

---

[1] محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية الأمريكية في عهدي فلاديمير بوتين وجورج بوش، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009. ص54متحصل عليه من الموقع:http://cutt.us/zA5sq

[2] طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، بغداد: مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص280.283 متحصل عليه من الموقع:https://archive.org/details/aghiras_201809

ودعت الولايات المتحدة الجهود للانضمام الدول الأخرى الراغبة إليه وذلك صراحة لدول البلقان الثلاثة، ودعت إلى قبول جورجيا وأوكرانيا أيضا.أما روسيا فقد رفضت خطط التوسع وقد وجه الرئيس فلاديمير بوتين تحذيرا صريحا إلى المسئولين الأمريكيين حيث أكد معارضته لأي توسع لحلف شمال الأطلسي يضم أوكرانيا وجورجيا، حيث تعمل روسيا على دعم بيئتها الأمنية في الشرق[1].

2. **برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي**

يعد ملف برنامج الدرع الصاروخية الأمريكي من أبرز الملفات التي طبعت بصماتها على العلاقات الروسية الأمريكية، إذ أنه عد من قبل الطرفين ذا علاقة مباشرة بالأمن القومي فبينما اعتبرته الولايات المتحدة عاملا لصالح حفاظها على أمنها القومي وأمن مصالحها المنتشرة عبر العالم عدته روسيا في المقابل عاملا مهددا لأمنها النووي، رفضت روسيا المشروع رفضا قاطعا ، و رفضت التبريرات الأمريكية بأنه موجه نحو إيران و ليس نحوها و قالت أنه يهدد أمنها القومي و النووي . كما عدت نشر النظام الراداري في جمهورية التشيك بمثابة نظام كامل للتجسس عليها . و قد شن بوتين هجوما قويا على الولايات المتحدة متهما إياها بمحاولة فرض سياستها العسكرية على العالم ، و قال أن إقامة هذه النظم الصاروخية في بولندا هي أكبر مثال على عدم احترام المصالح الروسية .[2]

القضية الجورجية: ترتبط القضية الجورجية بقضية توسيع حلف الأطلسي ارتباطا مباشرا فروسيا عدت انضمام جورجيا إلى الحلف خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه. ولهذا نظرت بعدوانية إلى المطالبات الجورجية بالانضمام إلى الحلف مما أسهم في اشتداد العداء بين روسيا وجورجيا.

الملف النووي الإيراني: يعتبر الملف النووي الإيراني من بين قضايا الصراع بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية فإيران من وجهة النظر الأمريكية تتكل أكبر التحديات التي يجب التعامل معها،

[1] محمود محمد الكركي، مرجع سابق: ص 23-24

[2] هالة خالد حميد.العلاقات الأمريكية الروسية بعد 2001 المسار و المستقبل. متحصل عليه من الموقع :
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aldبتاريخ 2019/06/10 على الساعة 9:30

إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا سعت لتحقيق عدة أهداف منها:

1- محاولة الاستمرار في إضعاف روسيا وضمان تواجد عسكري للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى بسبب عديد الاتفاقيات التي عقدتها مع دول المنظمة[1].

2- محاولة انتشال أي تقارب روسي- أوروبي والتي لم تنجح في تحقيقها. إذ أن روسيا تمكنت عبر تعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية والصين وإيران من إعادة دورها في الساحة الدولية بشكل تدريجي فبسبب الحاجة الأوروبية إلى الغاز الروسي سعت كل من فرنسا وألمانيا لإعادة الثقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي ألمانيا وفرنسا، بشكل خاص ومعها دول الاتحاد الأوروبي لديهم الرغبة في تعزيز العلاقات مع روسيا، فألمانيا ترغب أن تجعل من روسيا عمقا إستراتيجيا لأوروبا من الناحية الشرقية. أما فرنسا فترغب في تطوير العلاقات مع روسيا لأنها ترى فيها قوة مؤثرة إقليميا وعالميا، وهو ما يمكن أن يعمل للحد من الهيمنة الأمريكية وأحداث توازن إستراتيجي في أوروبا. وما يعزز التوجه الألماني الفرنسي أن ألمانيا تجد في التقارب مع روسيا بديلا لدورها الثانوي في حلف الناتو، هذا التوجه الألماني ينسجم مع الرؤية **البسماركية** التي ترى أن روسيا وألمانيا يزدهران عندما يتقاربان ويعانيان عندما يتباعدان. ويبعث التقارب الروسي- الألماني مخاوف عديدة لدى فرنسا، مما يدفع بها لأن تكون طرفا فيه[2].

المطلب 2: مسار العلاقات الاقتصادية الروسية الغربية

يعتبر الاتحاد الأوروبي من الشركاء الاقتصاديين والتجاريين الكبار لروسيا الاتحادية حيث تبلغ حصته في التجارة الخارجية الروسية نحو 50% ونلاحظ هنا أن موارد الطاقة تمثل المحور الرئيسي للعلاقات بين البلدين، فحولي 30% من الغاز المستورد و31من النفط و30% من الفحم يذهب من موسكو إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 80% من إجمالي صادراتها النفطية و 70% من إجمالي صادراتها من الغاز، 50% من صادرات الفحم، بهذا الشكل يوفر التعاون مع الاتحاد الأوروبي إيرادات ضخمة لا يمكن الاستغناء عنها في خزينة الدولة الروسية وتحتل روسيا المركز

[3] عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11. 2014. ص93

الثالث بعد الولايات المتحدة والصين في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحصة تعادل 7% في صادراته و11% في وارداته.

تتقسم هذه العلاقة بعدم الاتزان، حيث تمثل موارد الطاقة الخام نحو 75% من صادرات روسيا إلى الاتحاد الأوروبي فقط بينما تؤلف حصة الآلات والمعدات الروسية (السلع الاستثمارية) أقل من 1% في الوقت ذاته تصدر أوروبا إلى روسيا منتجات البتر وكيميائيات 18% والمواد الغذائية 10% والسلع الاستثمارية والتكنولوجية من معدات وآلات حولي 45%، وهذا يعني أن العلاقات التبادلية ليست متساوية وأن أوروبا هي المستفيدة[1].

وفيما يتعلق بالتعاون الاستثماري فإن 70% من الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الاقتصاد الروسي تعود إلى دول أوروبا، إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين قيد وأكثر ديناميكية تسعى أوروبا منذ بداية القرن 21[2].

تمثل ألمانيا شريك اقتصادي وتجاري قوي لروسيا وقد تخطى حجم التبادل التجاري بين البلدين 50% وتقدر الاستثمارات الألمانية في روسيا عمليات الدولارات، كما تعتمد ألمانيا اعتماد شبه كلي على مصادر الطاقة الروسية وتعتبر أكبر مستورد أوروبي للطاقة الروسية[3].

ومن أوجه الشراكة الروسية الألمانية هو استضافة روسيا لشركة "سيمنز" الألمانية لتحديث شبكة القطارات في روسيا خلال عامي 2005-2006 وعلى الجانب الألماني تظهر أهمية روسيا لألمانيا من خلال تشجيع قطاع الأعمال في ألمانيا الدخول في استثمارات مع الروس[4] ، أما عن

---

[1] بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، آفاق سياسية، العدد6، جوان2014. ص32.

[2] على محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. قراءات إستراتيجية، العدد11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، نوفمبر2007. ص6.

[3] نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية الألمانية...مد وجزر". متحصل عليه من:

http://www.elkhaleej.ae/supplement/page/ed054cf3-2340-4677-bd8d على: 09:55 2019/06/11

[4] ستيفن ف. سزايو، ألمانيا وروسيا وصعود الدور الجيواقتصادي. متحصل عليه من:

http://www.siyasse.org.eg/newscentent/4/96/8702/%D9%83%D8%AA%D8%A8

بتاريخ 2019/06/11 على الساعة: 10:00

علاقة روسيا بفرنسا فتربطها علاقة شراكة وثيقة فروسيا سوق كبيرة تعمل فرنسا على الاستفادة القصوى منه حيث حكمت العلاقات الروسية الفرنسية مجموعة مبادئ أهمها[1]:

- جاذبية روسيا لأي استثمار أجنبي نتيجة للنهضة الاقتصادية التي حققتها.
- علاقات الطاقة هي الركيزة الأساسية للعلاقة بين البلدين.
- السيطرة على مواقف الخلاف بين الدولتين وتجاوزها بهدف تحقيق التعاون والعمل على تطور العلاقات الاقتصادية من كلا الطرفين.

بهذا تعد روسيا ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وللمدة 1999-2005 تعد روسيا المورد الأول للطاقة لأوروبا، والجدول التالي يبين نسبة ما تستورده بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي عن طريق شركة غاز بروم:

الدولة	نسبة ما تستورده
ألمانيا	%44.9
بولندا	%50.2
المجر	%63.4
النمسا	%73.4
جمهورية التشيك	%80.8
اليونان	%86.8
فنلندا	%100
سلوفاكيا	%100

المصدر: عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية-الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11. 2014. ص93.

على هذا الأساس تعد روسيا هي المورد الأول للطاقة غلى أوروبا وبعدها كل من الجزائر والنرويج غير أن أهمية روسيا بهذا الخصوص تتعدى أهمية غيرها من الدول الموردة للطاقة

[1] مخلد مبيض، العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي: 1998-2007. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 36، العدد3. 2009.ص509

لأوروبا، إذ يقدر للاحتياطات الروسية أن تدوم ما بين 50–100 عام، فضلا عن احتياطي روسيا من الصلب الذي يقدر له أن يدوم نحو 200 عام.[1]

وبذلك تكون العلاقات بين الطرفين حققت تقدما مما يدل على الحاجة المتبادلة كذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا شريك اقتصادي، حتى تعتبر اتفاقية العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية الموقعة سنة 1990 والتي بدأ تنفيذها مع روسيا سنة 1992 هي الوثيقة الأساسية التي تتحكم بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وأنه في عام 1993 بدأ سريان معاهدة تم توقيعها سنة 1992 بين روسيا والولايات المتحدة حول تجنب الضريبة المزدوجة والحيلولة دون التهرب من الضرائب فيما يخص ضريبة الدخل ورأس المال، وفي عام 1998 انضمت روسيا إلى مجموعة الدول السبع (G7) وأصبحت مجموعة الثماني الصناعية الكبرى (G8) وهي المجموعة التي تضم كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، كندا، اليابان.

أما في العام 2006 وقع بروتوكول اختتام المباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة حول شروط انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وهناك مجموعة من الاتفاقيات الأخرى في جميع المجالات الصناعية، الزراعية، التكنولوجية وقد ازداد التبادل السلمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا منذ 2008، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الشركاء الاقتصاديين لروسيا، في نهاية عام 2008 شغلت الولايات المتحدة المرتبة الثامنة 8.8 مليار دولار من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا، بينما تشغل الولايات المتحدة المرتبة السادسة من حيث هجوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الروسي 3.2 مليار دولار.[2]

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق. ص94

[2] قمة الدول السبع الصناعية الكبرى ومستقبل العلاقات مع روسيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة البيانات. متحصل عليه من:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/6/18

ويتم توظيف الاستثمارات الأمريكية المباشرة في صناعة النفط والغاز، حيث يعتبر الحوار في مجال الطاقة عموما أحد الاتجاهات الأساسية للتعاون الثنائي ولكن هذا التعاون يكون على أسس مصلحية تتمثل بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية[1].

لكن رغم اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تجمع البلدين إلا أن الحواجز التجارية التي تقيمها الولايات المتحدة أمام روسيا تشكل عقبة كبيرة أمام تطوير العلاقات التجارية المتبادلة، حيث وعدت الإدارة الأمريكية بأن تحل مشكل إلغاء تعديل "جاكسون–فينيك" على قانون التجارة عام 1974، هذا التعديل قد حظر منح وضع الدولة الأولى بالرعاية في التجارة وتقديم قروض الدولة والضمانات الائتمانية إلى البلدان التي تنتهك أو تقيد كثيرا حقوق مواطنيها في الهجرة. استمر هذا القانون إلى أن وقع الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" على قانون يلغي تعديل جاكسون فينيك عام 2012 والذي يطبع العلاقات التجارية مع روسيا[2].

[1] نورهان الشيخ، هل تصلح الطاقة سلاحا جديدا لاستعادة المكانة الدولية. متحصل عليه من:
http://www.siyassa.org.eg بتاريخ: 2019/06/11 على الساعة 09:35

[2] شيري عاطف، الاقتصاد الروسي في ضوء العقوبات الأمريكية. متحصل عليه من:/e/fsregyt.org

المبحث الثاني: الموقف الروسي والغربي من الأزمة الأوكرانية

أظهرت الأزمة الأوكرانية تنوع واتساع المشكلات التي تؤدي إلى نزاع بين الدول الكبرى ولاسيما روسيا والدول الغربية فالأزمة التي نشبت في أوكرانيا والتي تعددت فصولها تحدث في بلد يمثل منطقة للتناقش بين المصالح العالمية فهي ذات تأثير استراتيجي وتلتقي عندها دوائر جيوسياسية كبرى، ولهذا كان لكل دولة موقف دفعها للتدخل في الأزمة بشكل ما يسمح لها بخدمة مصالحها وأهدافها ومكانتها الدولية وقد يكون هذا المدخل مباشر أو غير مباش:

المطلب الأول: عوامل التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية

تحددت خيارات روسيا في مواجهة الأزمة في ضرورة التعامل بحزم بعد أن أشعرها التحرك الغربي بالقلق والذي اعتبرته تهديدا للموارد الطبيعية الحيوية ومنع روسيا من توسيع مناطق نفوذها لأعراض التجارة والسياسة. إذن فالمطلوب من روسيا كان ردع التدخل الغربي، إن المعطيات الجيوسياسية تصب في مصلحة روسيا بدءا من هيمنة الأرثوذركسية بنسبة 70% مرورا بالانتشار الواسع للغة والثقافة الروسيتين وصولا إلى الجغرافيا إذ تتضمن روسيا المنطقة[1].

هذه المؤشرات سمحت لروسيا بعدم التدخل المباشر فهي تمتلك من أوراق الضغط عليها مالا يملكه الآخرون، بدءا من ورقة الروس الأوكرانيين ومعهم ورقة الغاز الذي يشكل حاجة حيوية لدى أوكرانيا، فضلا عن المديونية الأوكرانية لروسيا، كما كانت روسيا تستعد لإقراض أوكرانيا مبلغ 15 مليار دولار فضلا عن العمالة الأوكرانية في روسيا التي تبلغ 3.3 مليون عامل، كما تمثل روسيا سوقا واسعة أمام الصناعات الأوكرانية[2].

يمكن الملف الأوكراني بوضوح رغبة روسيا بالاستمرار في تفعيل دورها ضمن دائرة التطبيقية العالمية والمسرح الدولي فمنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية وروسيا على اتصال بهذه الأزمة، فروسيا التي بنت سياستها منذ الغزو الأمريكي للعراق وصولا إلى أحداث ليبيا على مبدأ التدخل الخارجي العسكري واحترام القانون الدولي تجد نفسها مضطرة إلى التدخل في أوكرانيا وخرق القانون الدولي والتي من بينها المذكرة الموقعة بين روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوكرانيا عام 1994

---

[1] عادل سمارة، الاقتصاد السياسي في أزمة أوكرانيا. متحصل عليه من: http://cutt.us/nTfgd بتاريخ 2019/06/09 على الساعة 10:40

[2] نفس المرجع.

والتي نصت على تخلي أوكرانيا على سلاحها النووي وتسليمه إلى روسيا من أجل معالجته على أراضيها، لقاء التزام روسيا احترام سيادة أوكرانيا على أراضيها[1].

تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية كان له عدة أسباب أهمها:

سياسيا: روسيا دولة ذات مكانة إستراتيجية عالية حيث كانت عاصمة الاتحاد السوفياتي ودولة عظمى، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي تراجع الدور الروسي والمعسكر الشرقي وأصبح المعسكر الغربي المسيطر وصاحب النفوذ، ولكن إستراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين التي تعمل على إعادة بناء الدور الروسي كقوة عالمية، فكان على روسيا التدخل حيث أنها ترى أن أوكرانيا بلد تابع لها وامتداد لمستعمراتها وهي حق تاريخي وجغرافي لذلك عمل الرئيس الروسي على إنشاء اتحاد يعرف "بالاتحاد الروسي" الذي يعمل في شقه السياسي على تكوين كيان سياسي بين أعضائه، فهو بمثابة توسيع "للاتحاد الاقتصادي الجمركي"، وهذا الاتحاد سوف يشمل دول الاتحاد الجمركي[2].

كما يأتي جانب إستراتيجي مهم متمثل في قلق روسيا ليس فقط من التقارب الأوروبي مع أوكرانيا بل الخوف من ضمنها الاتحاد الأوربي بعد إنشاء منظمة التجارة الحرة منها كخطوة من أجل ضمها للملف شمال الأطلسي الأمر الذي ترفضه روسيا لأسباب عدة[3]:

1- توسيع الناتو شرقا يمثل أسلوبا موجها لتهديد روسيا الاتحادية.

2- إن توسيع الحلف يخالف الوعود التي أعطيت إلى روسيا عندما توحدت ألمانيا.

3- توسيع الحلف يعني نثر القوة العسكرية الغربية لتصل إلى تخوم روسيا الاتحادية ومما يؤكد المخاوف الروسية قيام الولايات المتحدة بنشر الدرع الصاروخي على أراضي كل من بولندا والتشيك.

4- إن توسيع الحلف يؤدي إلى تنشيط النزاعات القومية في روسيا.

---

[1] روزانا بومنصف، الحرب السورية تراجعت في ظل وهج أوكرانيا. متحصل عليه من:
http://newspaper.annahar.com بتاريخ 2019/06/10 على الساعة 10:50

[2] قمة الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي تنطلق من فيلنيوس. متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/635350 بتاريخ 2019/06/11 على الساعة 10:25

[3] تأثيرات الأزمة الأوكرانية على استراتيجيات حلف الشمال الأطلسي. مجلة درع الوطن. متحصل عليه من:
http://www.nationshield.ae/home/details/files بتاريخ2019/06/10 على الساعة 11:10

اقتصاديا:

تعتبر روسيا المصدر الرئيسي لتزويد أوكرانيا بمصادر الطاقة فهي من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية بأوربا، وتعتمد على الغاز الطبيعي الروسي، فإنتاج أوكرانيا بيد فقط 16% من الطلب المحلي بينما الباقي يعتمد على الواردات بشكل أساسي من روسيا.

هذا بالإضافة إلى السوق التجاري الكبير بين البلدين حيث أن التجارة بينهم من المصادر الأساسية للاقتصاد الأوكراني بسبب وجود سوق تجاري استراتيجي بينهم متمثل في استيراد روسيا من أوكرانيا قطع الغيار للمنتجات الحربية، ومكونات **منظومة غلوناس الروسية** للملاحة الفضائية بالإضافة إلى المحركات المخصصة للحوامات الروسية من طراز "مي-8" و "مي-24"[1].

كما تعتبر أوكرانيا المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا وهو من مصادر الاقتصاد الروسي حيث من خلال هذا المعبر يتم تقصير المسافات وتكاليف النقل الباهظة، وفي نفس الوقت تمر 80% من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر الأنابيب الممتدة في أوكرانيا.

بالإضافة إلى أن أوكرانيا منفذ لها على البحر الأسود الذي يتم استخدامه من قبل الأسطول البحري الروسي في مدينة "سيفاستوبول" وفقا لاتفاقية عقدت بين الدولتين، فعن طريقه يتم تسهيل النقل التجاري بين البلدين هذا بالنسبة للمصالح المتبادلة المستمرة والثابتة بين البلدين أما عن مستجدات الأمور والتي عملت على تدخل روسيا في الأزمة هي الرغبة في توقيع اتفاقية شراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي عمل على تدخل روسيا من أجل إلغاء أو تعطيل هذه الاتفاقية مما أدى إلى نشوب الأزمة، حيث أن اتفاقية الشراكة الأوروبية سوف تؤثر سلبا على الأسواق الدولية وذلك بسبب الاتفاقية التي تجمع روسيا وأوكرانيا التي تعمل على "إزالة الرسوم الجمركية" للبضائع في إطار "سياسة التجارة الحرة المعتمدة"، مما يعمل على ملئ وانحراف الأسواق الروسية بالبضائع الأوروبية بدون رفع ثمن للمرور الجمركي في حالة توقيع هذه الشراكة،

[1] ايمان أشرف أحمد محمد شلبي. الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من:http://de,ocraticac.de/?p=25929

مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار للسلع المصدرة لروسيا بسبب منافستها للبضائع الروسية المحلية[1].

لذلك سعت روسيا إلى ضم أوكرانيا معها إلى الاتحاد الجمركي ليكون بديلا لها عن الاتحاد الأوربي والذي يضم بيلاروسيا كازاخستان والذي سوف يكون نواة "الاتحاد السوفياتي" ككيان يوازي الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

شبه جزيرة القرم: مع حدوث الأزمة الأوكرانية سنة 2013 وتفاقم الأمور من عزل الرئيس نوكوفيتش شعرت روسيا بالقلق إزاء مكانتها الإستراتيجية، حيث أن المصالح الإستراتيجية بين روسيا وأوكرانيا وأوكرانيا تكمن في القرم والميناء الاستراتيجي لروسيا ومصالحها الحيوية والعسكرية، الذي يتواجد به أسطول البحر الأسود الروسي والذي يوفر لروسيا المياه الدافئة والذي يعتبر بمثابة نقطة الربط بينهما وبين البحر المتوسط[2].

لذلك عملت روسيا على التدخل فورا من أجل حماية "قواعدها الإستراتيجية" في منطقة القرم فهذا الأسطول البحري من أكبر الأساطيل البحرية بالإضافة إلى أنه حلقة الوصل البحرية بين روسيا وحلفائها في البحر المتوسط زمنهم سوريا.

وضعت روسيا بالاعتبار القرار السابق عام 2009، الذي أصدره الرئيس الأوكراني الموالي للغرب "بيروشينكو" أنه لابد من إخلاء الميناء وقاعدتها البحرية بحلول عام 2017 ولكن مع مجيء "فيكتوريانوكوفيتش" عام 2010 وقراره تمديد مدة بقاء الأسطول 2012 فروسيا لم تنتظر الخيارات الدبلوماسية وقامت بالتدخل مباشرة عسكريا في شبه جزيرة القرم مستغلة الأوضاع الداخلية المضطربة بالإضافة إلى الترحيب من أغلبية سكان القرم حيث عملت روسيا على التدخل لحماية المواطنين الموالين لها[3]، نتيجة هذه العوامل عملت روسيا على التدخل في أوكرانيا سواء بشكل

---

[1] موسكو وكييف تقتربان من التوصل إلى حل لأزمة أسعار الغاز. متحصل عليه من: http://Ukrpress.net/node/1759
بتاريخ 2019/06/11 على الساعة 10:35

[2] بوتين، سياستنا تجاه القرم صحيحة وعلى الغرب احترام مصالحنا، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.rt.com/news/777150-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86
بتاريخ 2019/06/11 الساعة10:40

[3] ايمان أشرف أحمد محمد شلبي ، مرجع سابق.

مباشر المقتل في شبه جزيرة القرم أو خيارات أخرى متمثلة في الجانب السياسي والدبلوماسي من مفاوضات.

ثانيا: نتائج التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية:

النتائج السياسية:

نتيجة تطور الاحتجاجات والقرار الذي قام به البرلمان الأوكراني الذي يعمل على عزل الرئيس "يانوكوفيتس"، لم تكتشف المعارضة بطلب انتخابات مبكرة بل صعدت الأمر إلى أن تم عزله كخطوة أولية لكي تقوم بمحاسبته على فترة حكمه البلاد، لذلك عملت روسيا على التدخل من أجل حمايته حيث قامت باستضافته حتى تستطيع تأمينه.

ومنعت روسيا تسليمه إلى السلطات الأوكرانية واعتبرت أن الدعاوي المقدمة في حقه جاءت نتيجة أسباب سياسية وليست مخالفة للقوانين الجنائية، ولذلك اتخذت أوكرانيا خطوة تصعيدية تعمل على الطلب من الشرطة الدولية "الانتربول" اعتقال "فيكتوريا نوكوفيتش" بتهمة إساءة استخدام السلطة والقتل المعتمدة للمواطنين الأوكرانيين، وقد اتخذت المعارضة هذا الموقف بحسب رؤيتها أن روسيا هي السبب الرئيسي في دعم "يانوكوفيتش" أما من الجانب الآخر فكان تدخل روسيا لحماية حليفها خصوصا بعدما طلب منها الحماية الأمنية. [1]

النتائج الاقتصادية:

عمل تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية إلى فرض عقوبات من قبل عديد الدول، ففي بادئ الأمر تم فرض عقوبات عليها من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ثم امتد الأمر ليشمل الدول الخلفية والصديقة للولايات المتحدة مثل كندا واليابان.

كانت العقوبات على عدة مراحل فبدأت بالمرحلة التحذيرية وهذا بـــــــ:

- فرض الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا واليابان الحظر على السفر على مسئولين وسياسيين من روسيا ومن القرم، كما جمدوا المحادثات مع روسيا حول الملفات العسكرية والاستثمارية وأعلنوا عن تجميد الاستعدادات لعقد قمة "الثمانية" حيث تم إقامتها لاحقا في بروكسيل

[1] نفس المرجع

وسميت بقمة "السبع" وتظهر أهمية المجموعة في أنها تظم الدول الثمانية الكبرى التي تتحكم في الاقتصاد العالمي[1].

كما تم تعليق مباحثات ضم روسيا إلى "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" التي طلبت الانضمام إليها منذ عام 2007، كما اتخذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات التقييدية التي تستهدف التعاون بين الطرفين، ومن شأن تلك الإجراءات أن تعمل على[2]:

01. فرض حظر على تجارة الأسلحة
02. حظر تصدير السلع ذات الاستخدام العسكري .
03. تقليص فرص وصول روسيا إلى التكنولوجيا الحساسة وخاصة في مجال قطاع النفط
04. تعليق البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للتمويل .
05. فرض قيود على الاستثمار والتجارة مع شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول.
06. وإعادة تقييم التعاون الثنائي بين روسيا والاتحاد الأوروبي وخفض مستوى التعاون بينهما[3].

وقامت أمريكا بتحديد عقوبات عن طريق حظر المعاملات الاقتصادية داخلها ل 7 أفراد روس و17 شركة روسية كما أصدر الاتحاد الأوروبي قرار يعمل على حظر سفر 15 شخصية روسية كما أكد أن الهدف من العقوبات هو تغيير سياسات روسيا وتصرفاتها في أوكرانيا وليس غرضا عقابيا.

المطلب الثاني: عوامل التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية ونتائجه:

أولا: عوامل التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية:

سعت الدول الغربية لاستغلال الأزمة الأوكرانية لتشويه صورة روسيا ومنع تمدد دورها في أوراسيا ومن أسباب الاهتمام الغربي الذي دفعته للتدخل في الأزمة الأوكرانية نجد:

- الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا وغناها بالثروات الطبيعية فضلا عن كونها الممر للغاز الروسي إلى أوروبا وإشرافها على البحر الأسود.

---

[1] ابراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية في ضوء أزمة القرم. متحصل عليه من:
http://www.acrseg.org/5839 بتاريخ 2019/06/12 على الساعة 10:50

[2] Stakwent by the president of the European canncil « Herman Van Rompny in Hre name of European Union on the agreed additionnal restrictive n1 ea sure against Russia, Brussels, 29 July2014. European canncil.europa.eu/the-president

[3] IBid

- الاهتمام الغربي بشؤون الدول المسلحة عن الاتحاد السوفياتي ومحاولة إبعاد النفوذ الروسي عن أوروبا عبر استقطاب دولها الشرقية في مشاريع اقتصادية وأمنية مختلفة لضمان عدم تمكن روسيا من استعادة نفوذها في المنطقة أو إقامة أي تكتلات تضم من خلالها الدول التي كانت في السابق جزءا من الاتحاد السوفياتي[1].
- أوكرانيا جزء من القارة الأوروبية، نصف سكانها ينتمون للأصول الغربية والثقافة الغربية فبالتالي هؤلاء المواطنين دائمو الرغبة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لكن انقسم التدخل الغربي إلى قوتين أساسيتين وهما:

1/الاتحاد الأوروبي:

أولا: اقتصاديا

تدخل الاتحاد الأوروبي بدافع اقتصادي بالأساس مع بعض الدوافع السياسية والإستراتيجية لكن في معظم الحالات كانت المصالح الاقتصادية هي التي تحركه فالسبب الرئيسي وراء تدخل الاتحاد الأوروبي هو تدخل روسيا، التي عملت على إلغاء إقامة "منطقة للتجارة الحرة" مع أوكرانيا التي كان من المفترض أن تقوم الاتفاقية بتسيير حركة التجارة معه ومع أوكرانيا بسبب أهمية السوق الأوكرانية للاتحاد الأوروبي، فأوكرانيا بموقعها تعتبر نقطة التقاء القارة الآسيوية مع الأوروبية ومعبر للتبادل بينهما.

فجاءت رغبة الاتحاد الأوروبي في ذلك منذ عام 2007 وساعدهم في ذلك انضمام أوكرانيا إلى "منظمة التجارة العالمية" سنة 2008 فكانت الرغبة في خلق سياسات أوسع للاتحاد الأوروبي مستقرة من خلال علاقات اقتصادية أوثق، حيث أن الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لأوكرانيا والعلاقات الاقتصادية بينهم تقدم فوائد كبيرة لكلا الطرفين، لهذا كانت الرغبة في تعميق العلاقات عن طريق اتفاقية التجارة الحرة الشاملة، ثم تلت ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تحسين الأوضاع لكي لا تتضرر مصالحه المرتبطة بأوكرانيا ثم جاءت الانتخابات الرئاسية ليذهب الرئيس الموالي للغرب ويخلفه الرئيس ذو الميول الروسية فجدد الاتحاد

[1] U.s-Ukraine relations, fact sheet, Us. Department. From http://www.state.gev/r/pa/ki/bgn/3211.htm

الأوروبي عرضه على الحكومة الأوكرانية، ووعدها بمساعدتها بقروض من صندوق النقل الدولي ولكن الشروط كانت أكبر من مقدرة الاقتصاد الأوكراني بالإضافة إلى قوة العرض الروسي.

هذا بالإضافة إلى الأهمية الغذائية التي تمتلكها أوكرانيا للاتحاد حيث أنها المصدر الرئيسي للمواد الزراعية بسبب ما تملكه من أراضي زراعية خصبة، بالإضافة إلى أنها معبر خطوط الغاز الروسي لأوروبا مما يمثل أهمية لوجستية بسبب عدم مقدرة القارة الأوروبية العيش بدون غاز سواء في الصناعات أم في المعيشة للتدفئة والأمور اليومية.

ثانيا: سياسيا

تمثل أوكرانيا للاتحاد الأوروبي دولة إستراتيجية هامة بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط بين قارة آسيا وأوروبا مما يعني نقطة التقاء المصالح السياسية والإستراتيجية، كما تعتبر أوكرانيا نقطة لتوسيع الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا حيث أن معظم دول الاتحاد الأوروبي متمركزين في الجزء الغربي، بالإضافة إلى العمق الإستراتيجي الذي سوف يحصل عليه الاتحاد كنتيجة لكسب دولة تابعة للنفوذ الروسي مما يؤدي إلى قلة تأثيرها على المنطقة المسماة "الفضاء السوفياتي السابق"[1]

عمل الاتحاد الأوروبي على السعي لإنشاء برنامج "الشراكة الشرقية" يضم "أوكرانيا– بيلاروسيا– جورجيا– أرمينيا– مولدافيا وأذربيجان" كخطوة للتقارب مع دول أوروبا الشرقية والعمل على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية في هذه الدول حتى يضمن عدم حدوث انقسامات وخلافات مستقبلية بينه وبين هذه الدول كما أن السوق الأوكراني سوق لا يستهان به بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

2/الولايات المتحدة الأمريكية:

جاء تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الأوكرانية بالأساس تحت دوافع أمنية وإستراتيجية، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، عملت الولايات المتحدة على تسليط الضوء على الدول التي كانت تابعة للانهيار، ولهذا لكي تضمن تخليها عن الإيديولوجية الشيوعية والإرث السوفياتي. فوجهت الولايات المتحدة اهتمامها للدول خصوصا أوكرانيا حيث أن المفاعلات النووية السوفياتية

[1] J.LWilson « colour Revolutions, the view from Moseaw and Beijing.Journal 370. Communst studies and transmition Politics. 2009. Vol 25

كانت توجد بها. فعملت على التخلص من جميع الممتلكات النووية لدى أوكرانيا فقامت بعقد اتفاق مع أوكرانيا–روسيا وبريطانيا عام 1994 الذي يعمل على منع الانتشار النووي عبر التنازل عنه نهائيا في أوكرانيا مقابل الاعتراف بها كدولة مستقلة صاحبة سيادة ودمجها في النظام الدولي[1].

عملت الولايات المتحدة على ضم أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي "NATO " من أجل القدرة على تنفيذ إستراتيجيتها الجديدة في المنطقة بعد مرحلة الحرب الباردة والمتمثلة في[2]:

- الحفاظ على الأمن والاستقرار في أوروبا ومواجهة الاضطرابات التي من الممكن أن تتعرض لها سواء من داخلها أو خارجها، ومع حدوث اضطرابات في أوكرانيا وتدخل روسيا فيها وولاء الرئيس "**يانوموفيتش**" لروسيا، عمل هذا على إشارة قلق الولايات المتحدة حيث في اعتقادها أنه من الممكن أن يكون بمثابة عودة إلى "الهيمنة الروسية" لأن زيادة النفوذ الروسي في المنطقة يؤثر على عملية توازن القوى، والتي من الممكن أن تؤثر على حلفاء الولايات المتحدة المتمثلين خصوصا في الاتحاد الأوروبي.
- دعمت الولايات المتحدة الأمريكية القوميين المتطرفين في أوكرانيا بهدف إقامة حكومة أوكرانية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بحيث أنها تريد ربط أوكرانيا بحلف الناتو لزرع القواعد العسكرية على حدود روسيا بالإضافة إلى تقليص النفوذ العسكري والسياسي لروسيا الاتحادية في أوكرانيا لأنها تعتبر منفذا لها على البحر الأسود بالإضافة لنصب منظومة الدرع الصاروخية في بولندا والتشيك[3].
- تحويل الاقتصاد الأوكراني إلى اقتصاد مستهلك ومستورد للسلع عبر إصلاح الاقتصاد وفق رؤية صندوق النقد الدولي فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على أوكرانيا وربطها نحو السياسة الأمريكية.

[1] مروة وحيد، الساحة الأوكرانية: ملامح المواجهة الروسية الغربية الجديدة. معهد العربية للدراسات. متحصل عليه من: http://stidies-alarabiya.net/fiture بتاريخ: 2019/06/10 على الساعة: 23:05

- بالإضافة إلى ذلك هو رفض الولايات المتحدة الأمريكية ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا وسعت إلى منع ضمها وذلك خوفا من توسع روسيا وزيادة هيمنتها وإعادة مجد الاتحاد السوفياتي من جديد. [1]

ثانيا: نتائج التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية:

01/النتائج الاقتصادية:

فرضت روسيا عقوبات ضد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حيث فرضت عقوبات على أعضاء من الكونغرس، كما طالت العقوبات عدد من المسؤولين الأمريكيين، ومنهم مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي "بنجامين رودوس" كما أعلنت روسيا على تمديد الحظر الذي فرضته على استيراد المواد الغذائية من دول الاتحاد الأوروبي في ردها على تمديد عقوبات الاتحاد الأوروبي ضدها.

وكنتائج لعزل "يانوكوفيتش" ومجيئ "بوروشينكو" صاحب التوجه الغربي جاء التوجه الاقتصادي الأوكراني متماشيا مع اتجاه القوى الغربية والسياسات التي يريدون تنفيذها وخصوصا سياسات التقارب الأوروبي، ففي مجال التعاون عمل الاتحاد الأوروبي على توطيد العلاقات الاقتصادية مرة أخرى مع أوكرانيا وقاموا بتوقيع اتفاقية الشراكة من أجل الانضمام مستقبلا إلى "الاتحاد الأوروبي" وعملوا على توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة شاملة وعميقة تعمل على زيادة التعاون التجاري بينهم والتنمية الاقتصادية عن طريق الإزالة التدريجية للتعريفة الجمركية والحصص التجارية، وذلك من أجل تهيئة الاقتصاد الأوكراني لمعايير الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك قامت روسيا بالتهديد بقطع الغاز عن أوروبا وأوكرانيا، هذا التهديد عمل على إشارة مخاوف الغرب خصوصا: ألمانيا، فرنسا، بولندا، اليونان بسبب أهمية الغاز الروسي لهم ولذلك عملت الدول الأوروبية إلى الوصول لحل مناسب من أجل استمرار تدفق الغاز عبر الأراضي الأوكرانية، كما قامت روسيا بالتهديد باحتمالية حظر مرور رحلات الطيران الأوروبي والأمريكي عبر أجوائها باتجاه آسيا والمحيط الهادي. [2]

---

[1] أزمة القرم،"عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي". متحصل عليه من:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldeus بتاريخ 2019/06/11 على الساعة 09:35

[2] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، مرجع سابق.

01/سياسيا:

- عملت القوى الغربية على دعم المعارضة التي تدعوا إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي وأكدت أنها ثورة من أجل الحرية وأنها امتداد للثورة البرتغالية التي لم تأتي ثمارها طيلة القنوات السابقة وأكدوا على حماية الديمقراطيات، حتى أصدر البرلمان الأوكراني قرار بعزل "**يانوكوفيتش**" من منصب رئيس الجمهورية وقام البرلمان بالإفراج عن زعيمة المعارضة "يوليا تيموشنكو" وقد توصل البرلمان لهذا القرار بسبب ساعي غربية.

–دعوة القوى الغربية لضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وقد تم تقديم عديد المترشحين أبرزهم "بيترو بوروشينكو" أبرز زعماء المعارضة وقد فاز بنسبة 54.62%[1].

–عمل الإتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات رسمية للبت في هذه القضية الشائكة والمتمثلة في التقارب الأوكراني حيث قامت الحكومة الأوكرانية بتوقيع إتقان شراكة سياسية مع الاتحاد الأوروبي، حيث وقع رئيس الوزراء الأوكراني "**أرسيني ياتسينيوك**" هذه الاتفاقية خلال قمة لقادة التكتل الأوروبي[2].

الجانب الإستراتيجي: قام حلف شمال الأطلسي خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالعديد من التصعيدات المتمثلة في التهديد باستخدام عقوبات أكثر على روسيا نتيجة ضم شبه جزيرة القرم كما قام الحلف بنشر قواعد عسكرية له بالقرب من الحدود الروسية من أجل عمل مناورات مشتركة في البحر الأسود بمشاركة القوات الأوروبية، كما قرر وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف إنشاء قوة جديدة تسمى ب "رأس الحرية" ذات تدخل سريع على الحدود مع روسيا من أجل التصدي لها في حالة أي تصعيد، حيث وافقت كل من: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا وبولندا على المشاركة في هذه القوة وتتألف من كتيبة برية نحو 5 آلاف مقاتل تتلقى الإشارات والعمليات من قوات جوية، بحرية وقوات خاصة[3].

---

[1] نفس المرجع .

[2] محمد صادق يميل الحمراني، "الأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبوليتيكي". مجلة كلية التربية الأساسية. المجلد 24، العدد 101. 2018. ص353

[3] نفس المرجع، ص354

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الروسية مع الغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية:

تمثل الأزمات المتعاقبة في العلاقات الروسية الغربية فرصة لمراجعة طبيعة علاقات التعاون والتنافس بين الطرفين، ويبدو أن الأزمة الأوكرانية بما رافقتها من تداعيات قد أشارت لكثير من التكهنات حول مستقبل العلاقات الروسية الغربية وكذا المصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها، وقد خصصنا هذا المبحث للبحث في السيناريوهات المستقبلية من خلال معرفة التوجهات التي تتبعها العلاقات الروسية الغربية في ظل الأزمة الأوكرانية:

المطلب الأول: سيناريو تأزم العلاقات الروسية الغربية تحت تأثير فرض العقوبات الغربية:

نتيجة لتضارب المصالح والنفوذ الجيوسياسي على الساحة الروسية بوجه عام والأوكرانية خصوصا إذ تعد الأزمة فتيلا ساخنا وملتهبا تعيد إلى الأجواء ما يشبه الحرب الباردة بين قطبي الصراع العالمي الغرب من جهة وروسيا من جهة أخرى.

بعد فرض روسيا سيطرتها على القرم أعلنت موسكو عن إجراء استفتاء لضم شبه الجزيرة لروسيا وبالفعل ضمتها إليها مما منحها سيطرة شبه كاملة على سواحل وأراضي الإقليم وبذلك اتفقت ردود الفعل الأوربية بالرفض والإدانة لما قامت به روسيا ووصفت العملية أنها غير شرعية وسارع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بفرض العقوبات على روسيا ومن مظاهر التوتر في العلاقات الروسية الأوربية نجد[1]:

- طرد روسيا من مجموعة الدول الثماني، فضلا عن إعلان المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" أن ضم القرم يتعارض مع القانون الدولي وبالتالي رفضها الاعتراف بوضع القرم الجديد.
- إعلان حلف الناتو تعزيز دفاعاته شرق أوروبا لوضع التأمينات التي تتناسب مع الوضع الجديد كما قامت كل من فرنسا وبريطانيا بنشر مقاتلات لتعزيز الدوريات الجوية لحلف الناتو فوق منطقة البلطيق.
- توسيع العقوبات الاقتصادية ضد روسيا.

[1] ابراهيم منشاوي، مرجع سابق.

ويمكن تلخيص أنواع العقوبات المفروضة على روسيا إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول، يقيد الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الغربية بالنسبة لمؤسسات روسية حكومية متخصصة في قطاعات الصرافة والطاقة والدفاع. ويفرض النوع الثاني، حظرا على الصادرات إلى روسيا من أجهزة عالية التقنية للتنقيب عن النفط وإنتاجه، أما النوع الثالث فيعرض خطرا على الصادرات إلى روسيا من بضائع عسكرية وبضائع ثنائية الاستخدام[1].

يرى الباحثون بأن جولة الصراع التي تجددت حول أوكرانيا تعتبر أخطر أزمة تواجهها أوربا منذ نهاية الحرب الباردة وأن روسيا تحاول إعادة تشكيل الحدود في العالم كما صرحت وزيرة الخارجية السابقة "**هيلاري كلينتون**" وهي التصريحات ذاتها التي أعلنها كلا من وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهو ما ينذر نشوب صراع دولي كبير في منطقة أوراسيا[2]، بخصوص روسيا لعل الرئيس الروسي بوتين وضح في كم من مناسبة الإستراتيجية التي تعتزم روسيا انتهاجها في المستقبل مع الأزمة الأوكرانية ، حيث أعلن "فلاديمير بوتين" **أنه يجب أن نقرر ما إذا كنا مستعدين للدفاع عن مصالحنا الوطنية أو أننا سنفرط بها إلى الأبد**"، وهو ما يعني أن روسيا لن تتسامح في المستقبل مع أي خطوات أو مساعي أوروبية أو غربية للتوسع أو ضم أي من الجمهوريات السوفياتية السابقة للتحالف الغربي أي أن مسألة ضم أوكرانيا أو جورجيا أو غيرها من الدول لن تسمح بها روسيا[3]، ومما يزيد من مستوى القلق الروسي، هو تكرار حوادث "الاحتكاك الوشيك" بين طائرات حلف الناتو والطائرات المقاتلة الروسية وقد شهد شهر أفريل سنة2016 مثل هذه الحوادث بين الطائرات الروسية والأمريكية فوق أجواء بحر البلطيق، عندما اعترضت طائرة روسية طائرة استطلاع أمريكية، وهو الحادث الذي وصفه النبتاغون، بالمناورة الخطيرة ".[4]

---

[1] العقوبات بعد شبه جزيرة القرم: هل نجحت؟ متحصل عليه من:
http://www.nato.int/docu/review/2015/Rusia/sanctions-after/crimea-have-they-worked/AR/index.htm
بتاريخ 2019/06/12 على الساعة: 11:55

[2] نظير محمود أمين، التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي الأمريكي على مناطق النفوذ. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. ص349.

[3] أحمد محمود أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي، معهد العربية للدراسات،25مارس2014. ص8.

[4] Kerry shooting down Russia jets would have been justified, 04aprril2016
http://www.bbc.com/news/world-us-canada-36050689 بتاريخ 2019/06/12 على الساعة: 13:55

تعتبر أزمة العلاقات بين روسيا والغرب الأسوأ منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء حقيقة الحرب الباردة قبل أكثر من 20 عاما وربط الإتحاد الأوروبي إلغاء العقوبات على روسيا بالتوصيل إلى تسوية للنزاع في أوكرانيا وهذا عبر تنفيذ اتفاقيات مينيسك وكشف الاتحاد الأوروبي الذي يتبنى سياسة صارمة ترفض الاعتراف بضم روسيا للقرم أن (153) شخصا و40 شركة مدرجين حاليا على لائحة العقوبات ضد روسيا وفرض الاتحاد الأوروبي في أغسطس 2017 عقوبات على 3 مواطنين روس وثلاث شركات بعد بيع العملاق الصناعي الألماني سيمنز أربع تورينات تعمل بالغاز ثم تحويلها لمنطقة القرم وأعلن الاتحاد الأوروبي في مارس2018 أنه مدد العقوبات التي فرضت على روسيا لمدة ستة أشهر أخرى، وأوضح المجلس الأوروبي أنه سيتم تمديد العقوبات ومن بينها القيود على السفر، وتجميد الأصول وأضاف أن تقييم الوضع لم يعط مبررا لتغير العقوبات المفروضة على النظام[1].

إن الأزمة في أوكرانيا مرشحة للاستقرار في الزمن الحالي لأن حلها يرتبط بالعمل على إجراء تسويات في مساحات أخرى كما هي الحال في مساومة روسيا على تقديم تنازلات في قضية الملف النووي الإيراني، والأزمة السورية وغيرها من الملفات الساخنة، والتي تمثل نقاط خلاف بين روسيا والغرب لكي ترفع عنها العقوبات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الروسي.

المطلب الثاني: سيناريو التوافق الروسي الغربي حول إدارة الأزمة الأوكرانية:

تلجأ روسيا والغرب إلى التفاوض لحل الأزمة والاتفاق على هدنة مع إبقاء أوكرانيا كدولة مستقلة وإعطائها حق تحديد التوجه نحو الجهة التي ترقب الانضمام اقتصاديا وسياسيا معها.

وانطلاقا من المعطيات التي تم تناولها في الدراسة يمكن وضع سيناريو يقوم على وصول الطرفين الروسي والغربي إلى إتفاق يرضيهما ويسمح لها بتحقيق مصالحهما في أوكرانيا لأنه على اعتبار المصالح الاقتصادية الأوربية المبينة أساسا على الطاقة فأوربا أقل اندفاعا في تجسيد التهديدات كون أي عقوبات أمريكية بدون شركائها الأوربيين لن يكون لها تأثير اقتصادي كبير على روسيا

[1] الاتحاد الاوروبي، تأزم العلاقات الروسية وتمديد العقوبات المفروضة عليها، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا وحدة الدراسات والتقارير بتاريخ 2019/06/12 على الساعة 14:05
http://wp.me/p8HDPo-bD1

وهذا ما يظهر محاولات "**انجيلا ميركل**" المستشارة الألمانية الوصول لحل ينزع فتيل التوتر الغربي الروسي[1].

هناك تيار أمريكي يدعو لتسليح أوكرانيا وهذا لرفع التكلفة على روسيا وإرغامها على القبول بتسوية سلمية، وتيار آخر برى أن تسليح أوكرانيا يؤثر عمليا في المعادلة العسكرية المختلفة على الأرض لمصلحة روسيا وحلفائها من الانفصاليين وأبرز أنصار هذا الرأي ستيفن والت[2] ويمكن صياغة أهم آراء أصحاب هذا الطرح في:

- مصير أوكرانيا من أكثر أهمية بكثير لموسكو مما هو لأمريكا وهو ما يعني أن بوتين وروسيا سوف يكونان على استعداد ادفع أكبر ثمن لتحقيق أهدافهم أكثر من الغرب.
- لا يصلح الوضع في أوكرانيا كنموذج للرد على روسيا، فأي تهديدات اقتصادية أو عسكرية لن تدفع روسيا إلى التراجع هذا وقد أكد بوتين أن روسيا مستعدة لدفع ثمن كبير من أجل أوكرانيا.
- لا يوجد شيء اسمه أسلحة دفاعية وأسلحة هجومية فجميع الأسلحة هجومية أو يمكن تطويعها لعمليات هجومية فالأمر يعود لكفية توظيفها.
- مع استبعاد لجوء روسيا إلى التهديد بالسلاح النووي فإنه لا ينبغي اختبار عزيمة بوتين وإصراره خاصة إذا شعر أنه قد تم وضعه في زاوية ضيقة فهو زعيم صعب للتنبؤ بردود أفعاله[3].

بالنظر للنقاط السابقة الذكر نجد أنه على الغرب وروسيا التوافق ويتعين على الغرب لإنقاذ أوكرانيا التنازل عن فكرة توسيع حلف الشمال الأطلسي ويجب العمل على إنقاذ الاقتصاد الأوكراني من الطرفين فأوربا لا تحبذ وجود دول فاشلة على حدودها ويجب أن تبقى أوكرانيا دولة عازلة محايدة بين روسيا والغرب وهو الحل الذي يصب في مصلحة الجميع.

---

[1] أبو رشيد أسامة، الأزمة الأوكرانية أمريكيا: إعادة بعث الحرب الباردة؟ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مارس 2014، ص13.

[2] نفس المرجع: ص6.

[3] نفس المرجع، ص7.

فالغرب على دراية تامة بأنه ليس من مصلحته الدخول في صدام مع روسيا حول أوكرانيا وكذلك روسيا لن تسمح بتواجد غربي على حدودها.

إن بداية حل الأزمة الأوكرانية، وفقا لما تنادي به موسكو يتطلب تنازلات مؤلمة من كييف في مفاوضات كتجسيد عملي ليضمن تطبيق اتفاق مينيسك[1].

إن الجانبين الغربي والروسي يسعيان إلى إعادة حساباتها والتوافق لحل المشكلات العالقة لاسيما أن الدول الأوروبية تشجع على إنهاء الأزمة أما الجانب الروسي فإن الاستقرار في روسيا ربما يوقف حرب أسعار النفط التي بدأت سنة 2014 وتواصلت في 2014-2016 وأثرت بشكل كبير على الدخل القومي الروسي الذي يعتمد على إيرادات النفط بشكل كبير كون استمرار الأزمة واتساع نطاقها سوف يحولها لمجال لا يمكن حصره، وبالتأكيد الأوروبيون لا يرحبون كثيرا بموجات النزوح، فضلا عن ذلك تحبذ الدول الأوروبية أو أمريكا الدخول في صراع عسكري مسلح مع روسيا الأمر الذي سيعيد أوروبا إلى سنوات الحرب.

بالإضافة إلى ذلك استمرار الأزمة يمكن أن تتبعه نتائج اقتصادية سلمية واحتمال تأثير التجارة الأوروبية بشكل خاص حيث تعتبر أوكرانيا من أكبر مصدري الذرة والقمح في العالم ومن ثم سيكون احتمال كبير لارتفاع أسعارها.

فيما يتعلق بأوكرانيا فالتوصل كل وتسوية للأزمة يخدمها اقتصاديا إذ تعاني من عدم استقرار اقتصادي وأزمة ديون بأكثر من 13 مليار دولار فهي تحتاج للأموال لكي تتجنب الانهيار التام[2].

---

[1] المأزق الروسي والغربي المزدوج في الأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/knew/edgegate/opinions/2015/2/2 بتاريخ 2019/06/12 على الساعة: 19:10

[2] كريتين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي: بشأن أوكرانيا. متحصل عليه من:

http://www.inforg/external/arabic/np/see/pr/2015/pr151050.pdf

خلاصة الفصل الثاني

إن وضع موقع ومكانة أوكرانيا بين روسيا الاتحادية والغرب يضعها كميدان للصراع والتنافس وذلك في ضوء عدم الاتفاق بين روسيا والغرب على القضايا الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية أو أن تكون صلة الوصل والربط والتفاهم بين الطرفين وهو الأمر الذي قد يحصل في مجال انتهاج أوكرانيا سياسة الحياد لأي منهما وبناء علاقات فاعلة مع كلا الطرفين في عديد المجالات.

فضلا على أن تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية مع الغرب لن يدفع بهما إلى حرب باردة جديدة لأنه كلا الجانبين حريص على تحقيق المصلحة الوطنية دون الدخول في صراعات.

الخـــــاتمة:

الأزمة الدولية هي ظاهرة دولية نتيجة تغير مفاجىء في التفاعلات القائمة بين الدول و تسبب عدم الاستقرار في العلاقات القائمة بين الدول ، أما إدارة الأزمات فهي عملية مستمرة تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة فهي تتعامل مع أحداث معقدة يصعب حلها بسبب عناصر مختلفة منها ضيق الوقت و قلة المعلومات و منه يعمل صانع القرار على التخفيف من الأضرار و زيادة المكتسبات .

و بعد دراسة الأزمة الأوكرانية و انعكاساتها على العلاقات الروسية الغربية في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2018 و بعد استعراض أهم محددات الأزمة الأوكرانية مرورا بالأهمية الجيوسياسية و الجيواقتصادية لأوكرانيا و كذا الأبعاد الدولية التي رافقت هذه الأزمة فضلا عن دراسة العلاقات الروسية الغربية و موقف كلا الطرفين من الأزمة وصولا إلى وضع سيناريوهات لمآلات الأزمة تم التوصل إلى النتائج التالية:

–الموقع الجغرافي الاستراتيجي لأوكرانيا يعتبر سلاح ذو حدين، على اعتبار أنها حلقة الوصل بين قوتين عظيمتين ؛ القوة الشرقية روسيا و القوى الغربية .

– المجتمع الأوكراني متعدد الاثنيات و الأعراق و اللغات و منقسم بين شرق من أصل روسي يتحدثون الروسية و يدينون بالانتماء لأصلهم الروسي و للكنيسة الأرثوذكسية ، و يرون أن روسيا بلدهم الأم ، و بين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية و يرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية و يدعو للانضمام إلى الاتحاد الأوربي و يدين للكنيسة الكاثوليكية، هذا الانقسام المجتمعي أدى إلى ظهور انقسام سياسي بين الجزء الشرقي الذي يميل الى روسيا و الغربي صاحب الأفكار التحررية الليبرالية الغربية.

– تعود جذور الأزمة الأوكرانية إلى الثورة البرتقالية 2004 و التي فشلت في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها بقيادة الرئيس بوتشينكو الموالي للغرب ليتولى يانوكوفيتش سنة 2010 الحكم الذي كان مواليا لروسيا ، لتنطلق الأزمة مع نهاية 2013 و التي كانت بعد رفض الرئيس يانوكوفيتش توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي و قبول العرض الروسي الكبير.

– تحولت الاحتجاجات في أوكرانيا عن هدف الشراكة الاقتصادية إلى أهداف سياسية و توسعت من مجرد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، حيث تم عزل الرئيس يانوكوفيتش ليتغير نظام

الحكم في أوكرانيا و تحولت من أزمة داخلية إلى أزمة دولية بين روسيا و الغرب لاسيما بعد أن شهد إقليم شبه جزيرة القرم التدخل العسكري الروسي و تحرك نحو انفصاله عن أوكرانيا و ضمه لروسيا .

– تعتبر أوكرانيا المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوربا و هو من مصادر الاقتصاد الروسي حيث من خلال هذا المعبر يتم تقصير المسافات و تكاليف النقل الباهضة و بالتالي فهي محور ارتكازي للاقتصاد الروسي.

– يعمل الغرب إلى ضم أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي ، الأمر الذي يثير غضب أوربا و تخوفها على أمنها القومي حيث تعتبرها الحصن الاستراتيجي الذي يعزلها عن الغرب كما تعتبرها المنفذ الوحيد إلى المياه الدافئة.

– تأزم الأوضاع في أوكرانيا و ارتفاع عدد القتلى جراء الاحتجاجات هو ما أدى إلى البحث عن طرق سلمية كحل للأزمة و هنا بدأت الجهود الدولية عبر إبرام اتفاقيتين مينسك 1 و 2 لوقف إطلاق النار لكن كان هناك انتهاك مستمر لهاتين الاتفاقيتين.

– تتطلب المصلحة الجيوسياسية الروسية أن تكون أوكرانيا ضمن فضائها نظرا للموقع المهم و الرابط بين روسيا و أوربا .

– تعد أوكرانيا من وجهة نظر الغرب لاعبا دوليا كبيرا حيث يحصل الاتحاد الأوربي على ثلث احتياجاته من النفط و الغاز من روسيا و يمر 40 % من الغاز الروسي عبر أوكرانيا .

– العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا لم تستطع وقف روسيا من التدخل في أوكرانيا ، كما أن أوربا ليس من مصلحتها خسارة روسيا لاستفادتها من روسيا في مجال الطاقة

و كخلاصة أخيرة يمكن القول على سبيل الإجابة على إشكالية الدراسة أن هناك مجموعة من الآثار و الانعكاسات التي طبعت العلاقات الروسية الغربية بعد الأزمة الأوكرانية كانت في واجهتها العقوبات الاقتصادية بين الطرفين فضلا عن صعوبة تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية لأطراف الأزمة.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: باللغة العربية:

1/الموسوعات و المعاجم:

1. محمد عترس. **معجم بلدان العالم**.مصر :الدار الثقافية للنشر.2000
2. مجموعة مؤلفين. **المعجم العربي الأساسي** . المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم.1989

2/ الكتب :

3. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات دار السلاسل. 1987
4. السيد بهنسي، الإعلام وإدارة الأزمات الدولية، مصر: عالم الكتاب. 2010
5. إياد ضاري محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، (ب م ن)، المنهل. 2016
6. تامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، 2009
7. حسين قادري، دراسة النزاعات الدولية، الجزائر: منشورات خير جليس. 2007
8. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، الأردن: دار وائل للنشر. 2006
9. صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الدنمارك: الأكادمية العربية المفتوحة. 2008
10. عباس رشيد العامري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
11. عبد السلام أبو قحف ، ثقافة الخرافات و ادارة الأزمات. بيروت: دار الجامعة.1999.
12. عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، الأردن: دار زهدان للنشر والتوزيع، 2013.
13. عبد الغفار حقيقي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض، مكتبة فهد الوطنية للنشر.2013

14.فهد أحمد الشعلان، ادارة الأزمات(الأسس- المراحل- الآليت). المملكة العربية السعودية: الوكنية للتوزيع.2002.

15.ماجد عبد المهدي المساعدة، إدارة الأزمات: المداخل-المفاهيم-العمليات. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2012

16. ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، لبنان: منشورات الجلي الحقوقية.2008

17. يوسف أحمد أبو قارة. إدارة الأزمات- مدخل متكامل-. الأردن: إثراء للنشر و التوزيع. 2009

- **الدوريات:**

18. أرشد مزاحم مجبل، "**الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي**". مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجي بغداد. العدد11 .2014

19. باسم راشد، "**تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية**"، مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة. العدد 169. 2014

20. بسمة ماجد حمزة، "**استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى**"، آفاق سياسية، العدد6،جوان2014.

21. حمزة جمول، "**أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية**". صحيفة الأخبار.العدد 2233. 27 أوت 2014.

22. طالب حسين حافظ، "**المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز**"، مجلة كلية التربية للبنات. جامعة بغداد. المجلد 23.العدد2. 2012.

23. عبد الوهاب بن خليف، "**العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11. 2014.

24. على محمد السيد،" **الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**". قراءات إستراتيجية، العدد11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، نوفمبر 2007.

25. قطان حسين طاهر، "**ماهية الأزمة الدولية**"، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 42.

26. محمد صادق يميل الحمراني، "**الأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبوليتيكي**". مجلة كلية التربية الأساسية. المجلد 24، العدد 101. 2018.

27. محمود عبد العاطي،" **عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية**". مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الأهرام. العدد 181، جويلية 2010.

28. مخلد مبيض،" **العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي: 1998-2007**". دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 36، العدد3. 2009

29. مروة نظير، **إدارة الأزمات السياسية الخارجية: مدخل نظري وتحليلي**، مجلة الحوار المتمدن.2010. العدد 3219.

30. نظير محمود أمين، **التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم**، كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك. عدد رقم: 3، الإصدار 10. 2014

31. وليد محمد سيد ألأعظمي، **الأزمة الدولية** : مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد:جامعة بغداد، العدد 3، (د ت ن).

32. وليد محمود أحمد، **توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000-2008**. مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. العدد 33. 2014

33. -يسرى الشرقاوي، **الشراكة الشرقية: تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه**، مجلة السياسة الدولية. العدد178. مصر: مركز الأهرام. أكتوبر 2009.

المقالات:

34. أبو رشيد أسامة،" **الأزمة الأوكرانية أمريكيا: إعادة بعث الحرب الباردة؟**" قطر: المركز الغربي للإعدادات ودراسة السياسات. مارس 2014.

35. أبو رشيد أسامة، "**الولايات المتحدة وجدول تسليح أوكرانيا**"، قطر: المركز الغربي للاتجاه ودراسة السياسات، مارس 2015.

36. أحمد محمود أبو زيد، "**الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي**"، معهد العربية للدراسات،25مارس2014.

37. أماني عبد الغني وغادة غالب ، **نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم**، مصر: مركز المصري للدراسات والمعلومات. 2013.

38. بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات 17 مارس2014.

39. رشيد أسامة، **الأزمة الأوكرانية أمريكا. إعادة بعث الحرب الباردة**، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. مارس 2014.

40. طارق محمد ذنوت الطائي، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.

41. فيشان، أوكرانيا، **القرم في السياسة الروسية**. تر: محمود الحوثاني. قطر: مركز الجزيرة للدراسات. 26مارس2014.

42. محمد صفوان جولاق ، **أوكرانيا وانفصال القدم، الواقع والمال**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014

43. نوار محمد ربيع الخيري، **الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذب الشرق والغرب** . كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية .

44. **حول الأزمة الأوكرانية:** تقدير موقف ، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية. 2014.

الدراسات غير المنشورة:

45. قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات،** رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.2011.

46. محمود محمد الكركي، **العلاقات الروسية الأمريكية في عهدي فلاديمير بوتين وجورج بوش،** رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009.

المواقع الالكترونية:

47. أشرف رشيد، هل يصمد الاتفاق بين كييف والانفصاليين طويلا؟ متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsendinterviews/2014/918

48. ابراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية في ضوء أزمة القرم. متحصل عليه من:
بتاريخ 2019/06/12 على الساعة 10:50 http://www.acrseg.org/5839

49. ايفان كراستيف ، التعديلات الروسية. متحصل عليه من:
http://www.foreignaffairs.com/articles/140990/ivankraslev/russian-revisionism بتاريخ2019/6/10 على: 23:10

50. ايمان أشرف أحمد محمد شلبي. الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من:
http://de,ocraticac.de/?p=2592

51. خيري حمدان، معوقات نجاح الجهود الدولية لاحتواء الأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/22
بتاريخ: 2019/05/23 على الساعة: 15:33

52. روتانا بومنصف، الحرب السورية تراجعت في ظل وهج أوكرانيا. متحصل عليه من: http://newspaper.annahar.com بتاريخ 2019/06/10 على الساعة 10:50

53. ستيفن ف. سزايو، ألمانيا وروسيا وصعود الدور الجيواقتصادي. متحصل عليه من: http://www.siyasse.org.eg/newscentent بتاريخ 2019/06/11 على الساعة: 10:00

54. شيري عاطف، الاقتصاد الروسي في ضوء العقوبات الأمريكية. متحصل عليه من: http://efsregyt.org/

55. غراسيا بيطار، ماذا هي بنود اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من: http://m.amayadeen.net/news/politics/706914/ الأزمة على بتاريخ 2019/05/22

56. كريتين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي: بشأن أوكرانيا. متحصل عليه من: http://www.inforg/external/arabic/np/see/pr/2015/pr151050.pdf

57. محمد الأمين مقراوي الوغليسي. جيوبوليتيكا أوكرانيا. من الموقع http://albayan.co.nk/RSC بتاريخ 2019/05/17 على الساعة 13:00

58. مروة وحيد، الساحة الأوكرانية: ملامح المواجهة الروسية الغربية الجديدة. معهد العربية للدراسات. متحصل عليه من: http://stidies-alarabiya.net/fiture بتاريخ: 2019/06/10 على الساعة: 23:05

59. نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الألمانية...مد وجزر. متحصل عليه من: http://www.elkhaleej.ae/supplement/page/ed054cf3-2340-4677-bd8d

60. نورهان الشيخ، هل تصلح الطاقة سلاحا جديدا لاستعادة المكانة الدولية. متحصل عليه من: بتاريخ: 2019/06/11 على الساعة 09:35 http://www.siyassa.org.eg

61. هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام 2001، المسار والمستقبل. متحصل عليه من: بتاريخ 2019/06/10 على الساعة: 09:30 http://www.iasj.net/iasj?func=fulltextald

62. هدير الأنور، كم يبلغ عدد سكان أوكرانيا، متحصل عليه من الموقع:
http://www.almrsal.com / Post383329 بتاريخ 2019/05/16 على الساعة: 00.10

63. وسام متي، أوكرانيا: انقلاب للثورة البرتغالية أم عليها؟ .متحصل عليه من:
http://www.wmatta.com/index.php? Option :com.content view
بتاريخ: 2019/05/20 على الساعة: 14:11

64. أوكرانيا متحصل عليه من الموقع: بتاريخ 15.05.2019. 23:29أوكرانيا
http ://m.marefa.org

65. النظام السياسي في أوكرانيا، البوابة العربية غلى أوكرانيا. متحصل عليه من الموقع:
www.ukraine-arabia.ae/ae/ukraine بتاريخ 2019/05/17 على الساعة 12:13

66. أوكرانيا، الأمم المتحدة متحصل عليه من الموقع:
http://hrlibrary.u,n.edu/arabie/ukrainecore.pdf

67. النظام السياسي في أوكرانيا. متحصل عليه من: www.moqatel.com/open
share/Behoth/Dwel-Modn1/Ukraine/sec 04 doc.cw.htm
بتاريخ 2019/05/17 على الساعة 12:30

68. أوكرانيا الاقتصاد والصناعة. متحصل عليه من: http://ukraine-
arabia.ae/ae/economy/uidistry بتاريخ 2019/05/19 على الساعة 21:47

69. البوابة العربية إلى أوكرانيا: الاقتصاد شركة CFC للاستثمارات. متحصل عليه من:
http://www.ukraine.ae/ae/economy بتاريخ 2019/05/19 على الساعة 21:56

70. الدلالات الإستراتيجية لوقف إطلاق النار بأوكرانيا. متحصل عليه من:
http://www.aljazeara.net/programs/behindthenews بتاريخ: 2019/05/22
على الساعة 14:58

71. قمة الدول السبع الصناعية الكبرى ومستقبل العلاقات مع روسيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة البيانات. متحصل عليه من:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/6/18

72. قمة الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي تنطلق من فيلنيوس. متحصل عليه من:
http://arabic.rt.com/news/635350 بتاريخ 2019/06/11 على الساعة 10:25

73. تأثيرات الأزمة الأوكرانية على استراتيجيات حلف الشمال الأطلسي. مجلة درع الوطن. متحصل عليه من: http://www.nationshield.ae/home/details/files
بتاريخ2019/06/10 على الساعة 11:10

74. موسكو وكييف تقتربان من التوصل إلى حل لأزمة أسعار الغاز. متحصل عليه من:
بتاريخ 2019/06/11 على الساعة 10:35 http://Ukrpress.net/node/1759

75. بوتين، سياستنا تجاه القرم صحيحة وعلى الغرب احترام مصالحنا، متحصل عليه من:
http://arabic.rt.rt.com/news/777150-
%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86 بتاريخ 2019/06/11
الساعة10:40

76. أزمة القرم،عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي. متحصل عليه من:
بتاريخ 2019/06/11 على الساعة 09:35 http://www.bbc.co.uk/arabic/worldeus

77. العقوبات بعد شبه جزيرة القرم: هل نجحت؟ متحصل عليه من:
http://www.nato.int/docu/review/2015/Rusia/sanctions-after/crimea-have-
they-worked/AR/index.htm بتاريخ 2019/06/12 على الساعة: 11:55

78. الاتحاد الأوروبي، تأزم العلاقات الروسية وتمديد العقوبات المفروضة عليها، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا وحدة الدراسات والتقارير http://wp.me/p8HDPo-bD1 بتاريخ 2019/06/12 على الساعة 14:05

79. المأزق الروسي والغربي المزدوج في الأزمة الأوكرانية. متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/knew/edgegate/opinions/2015/2/2 بتاريخ 2019/06/12 على الساعة: 19:10

ثانيا : اللغة الأجنبية

80. K.J.Holsti.International Political.Ajram work For Analysis Prentice holl.nj 3rd edition. 1977-

81. Ocan young. The intermediaries third parties in internationa crisis. New Jersy. American university .press 1967

82. Helena yakovlev Golani.Tow Decades of the Russian Fedaration's Foreign Bliey in the camman wealth of independant states : the cares of Belarus andUkrain, the European Forunm at the Hebrew univer sity of Jerusole.2011

83. J.LWilson « colour Revolutions, the view from Moseaw and Beijing.Journal 370. Communst studies and transmition Politics. 2009. Vol 25

84. «Minsk Protocol ».Organization for security and co-operation in Europe. 5september2014

85. « Memorandum of 19 september 2014 outhining the parame tess for the implementation of eammitments of the Minsk Protocol ». Organization for seenrity and co-operation in Europe. 19 september 2014.

86. Metthew weather, alec luhn.Ukraine cearefire agreed at Belarns tals http://www.thegrandian.com/world/2015/feb/12/Ukraine-crisis-reports-energeof-in-Minsk-talks

بتاريخ: 2019/05/23 على الساعة 15:12

87. Stakwent by the president of the European canncil « Herman Van Rompny in Hre name of European Union on the agreed additionnal restrictive n1 ea sure against Russia, Brussels, 29 July2014.

88. European canncil.europa.eu/the-president

89. U.s-Ukraine relations, fact sheet, Us. Department. From http://www.state.gev/r/pa/ki/bgn/3211.htm

90. Kerry shooting down Russia jets would have been justified, 04aprril2016http://www.bbc.com/news/world-us-canada-36050689

بتاريخ 2019/06/12 على الساعة: 13:55

فهرس الدراسة:

مقدمة الدراسة:	أ-ح
الفصل الأول: الإطار العام للازمة الاوكرانية:	8
المبحث الاول: الحدود المفاهيمية للأزمات الدولية:	9
المطلب الاول: تعريف الازمة الدولية.	9
المطلب الثاني:استراتيجيات ادارة الازمات الدولية.	13
المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لاوكرانيا	19
المطلب الأول:التعريف بدولة اوكرانيا	19
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لاوكرانيا	24
المبحث الثالث: خلفيات الازمة الاكرانية و أبعادها الدولية	28
المطلب الاول: جذور الأزمة الاوكرانية وتطوراتها.	28
المطلب الثاني : الجهود الدولية لحل الأزمة الاوكرانية(اتفاقية منسيك الأولى والثانية)	34
الفصل الثاني: تأثير الأزمة الاوكرانية على مسار العلاقات الروسية الغربية	40
المبحث الأول: العلاقات الروسية الغربية قبل الازمة الاوكرانية	41
المطلب الأول:مسار العلاقات السياسية بين روسيا والغرب	41
المطلب الثاني : مسار العلاقات الاقتصادية الروسية الغربية	45
المبحث الثاني: الموقف الروسي والغربي من الأزمة الأوكرانية	50
المطلب الأول:عوامل التدخل الروسي فى الأزمة الأوكرانية ونتائجه	50
المطلب الثاني: عوامل التدخل الغربى فى الأزمة الأوكرانية ونتائجه	55
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الروسية مع الغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية	61
المطلب الأول: سيناريو تأزم العلاقات الروسية الغربية تحت تأثير فرض العقوبات الغربية .	61
المطلب الثاني :سيناريو التوافق الغربي الروسي حول ادارة الازمة الاكرانية	63
الخاتمة	64
قائمة المراجع	67
الفهرس	77